العدالة للمختطفين

تقرير يرصد ويوثق حالات الاختطاف والاعتقال والإخفاء القسري والتعذيب

في محافظات (صنعاء ، عدن ، مأرب ، تعز وذمار) خلال الفترة 2018 - 2022

180
يـــوم من أجـــل
العدالـــة
للمختطفين

العدالة للمختطفين

تقرير يرصد ويوثق حالات الاختطاف والاعتقال والإخفاء القسري والتعذيب

في محافظات (صنعاء ، عدن، مأرب، تعز وذمار) خلال الفترة (2018-2022)

جدول المحتويات

تعـرف علينـــا	5
المقدمة	7
مصطلحات	9
الملخص التنفيذي	10
المنهجيـة	14
خلفية عن طبيعة الانتهاكات المتعلقة بالاحتجاز التعسفي في اليمن	18
الانتهاكات التي تعرض لها المختطفون والمعتقلون	22
أولاً: الاعتداء على الحق في الحياة:	**23**
أ ـ الوفاة تحت التعذيب:	25
ب ـ الوفاة في أماكن الاحتجاز بسبب الإهمال الطبي:	26
ج ـ الوفاة تأثراً بالتعذيب:	29
قصف أماكن الاحتجاز	33
ثانياً: الاعتداء على الحق في الحرية:	**47**
أ ـ الاختطاف والاعتقال التعسفي:	47
ب ـ الإخفاء القسري:	55
ثالثاً: التعذيب وسوء المعاملة:	66
النتائج	76
التوصيات	79

تعـرف علينـــا

نحن:

منظمـة يمنيـة حقوقيـة إنسـانية تشـكلت مـن أمهـات وزوجـات وذوي المختطفـين والمخفيـين قـسراً وناشـطات يعملـن في مجـال الحريـات وحقـوق الإنسـان، تُعنـى بقضايـا المختطفـين والمعتقلـين تعسـفاً والمخفيـين قـسراً مـع مراعـاة النـوع الاجتماعـي.

القيم والمبادئ:

الإنسانية، الاستقلالية، الشفافية، الحيادية، التشاركية.

الرؤية:

المنظمة الرائدة لنيل المختطفين حرياتهم.

الرسالة:

تسـعى رابطـة أمهـات المختطفـين لتقديـم الدعـم للمخفيـين قـسراً والمختطفـين والمعتقلـين تعسـفاً مـن خـلال جمـع البيانـات حـول الاختطافـات والاعتقـالات والاخفـاء القـسري والتعذيـب والانتهـاكات المتعلقـة بهـا وتحليلهـا ونشرهـا، والضغـط عـلى الجهـات المسـؤولة لضـمان سـلامتهم وإطـلاق سراحهـم، والتخفيـف مـن معانـاة أمهاتهـم وذويهــم.

الأهداف الاستراتيجية:

1. المسـاهمة في إطـلاق سراح المختطفـين والمخفيـين قـسراً والمعتقلـين تعسـفاً ونيـل حقوقهـم.
2. المسـاهمة في تعزيـز سـلطة القانـون ورفـع الوعـي بحقـوق الإنسـان وتطبيـق العدالـة.

الأنشطة والتدخلات:

- توثيق حالات الاختطاف والاخفاء القسري خارج القانون.
- رصد وتوثيق الانتهاكات بحق المختطفين/ات والمعتقلين/ات تعسفاً، والمخفيين/ات قسراً وذويهم.
- المناصرة وحشد الجهود المجتمعية والرسمية والمطالبة داخلياً وخارجياً للكشف عن مصير المخفيين قسراً، وإطلاق سراح المختطفين والمخفيين قسراً.
- السعي والمطالبة بتقديم مرتكبي الانتهاكات المتعلقة بالاختطاف والاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والمتسببين بها للعدالة، وتعويض الضحايا وذويهم.
- إسناد أسر المختطفين/ات والمخفيين/ات قسراً والمعتقلين/ات تعسفاً من خلال التوعية القانونية والدعم النفسي والمادي.

المقدمة

يمثل الاختطاف والاعتقال التعسفي مع الانتهاكات التي ترافقه من الإخفاء القسري والتعذيب الجسدي والنفسي أحد أبرز ملفات الانتهاكات التي أفرزتها فترة الصراع الدائر في اليمن منذ العام 2014.

وما زاد الوضع سوءاً تعدد جهات الانتهاك التي تشاركت في صنع هذا الواقع المرير الذي ترزح آلاف الأسر اليمنية تحت وطأته، مع رفضها أي شكل من أشكال الرقابة على أماكن الاحتجاز، وتغييب تام لدور القانون أو القضاء في مراقبة سياسات وممارسات الاحتجاز والإشراف عليها كما هو مطلوب بموجب القانون اليمني.

مـما يسـتلزم تذكـير السـلطات والجهـات المعنيـة في الجمهوريـة اليمنيـة وعـلى رأسـها الحكومـة الشرعيـة المعـترف بهـا دوليـا بمسـؤولياتها الدسـتورية والقانونيـة والأخلاقيـة تجـاه مواطنيهـا، في حفـظ كرامتهـم وحمايـة حقوقهم، التـي تؤكدهـا المعاهـدات والاتفاقيـات الدوليـة التـي وقعـت عليهـا الجمهوريـة اليمنيـة بصفتهـا أحـد أعضـاء المجتمـع الـدولي وهـي طـرف في (53) اتفاقيـة وإعـلام بروتوكـول دولي منهـا مـا يخـص القانـون الـدولي لحقـوق الانسـان وأهمهـا اتفاقيـة مناهضـة التعذيـب وغـيره مـن ضروب المعاملـة أو العقوبـات القاسـية واللاإنسـانية المهينـة، والعهـد الـدولي الخـاص بالحقـوق المدنيـة والسياسـية، والعهـد الـدولي الخـاص بالحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة، كـما أن الحكومـة اليمنيـة ملزمـة عرفـاً بمـا نصـت عليـه الصكـوك الدوليـة ومـن ضمنهـا نظـام رومـا الأسـاسي المنشـئ للمحكمـة الجنائيـة الدوليـة، واتفاقيـة حمايـة جميـع الأشـخاص مـن الاختفـاء القـسري.

وكذلـك بالتزامهـا بالتشريـع اليمنـي والـذي تنـص **المـادة (48/أ)** مـن الدسـتور اليمنـي عـلى أن « تكفـل الدولـة للمواطنـين حريتهـم الشـخصية وتحافـظ عـلى كرامتهـم وأمنهـم ويحـدد القانـون الحـالات التـي تقيّـد فيهـا حريـة المواطـن ولا يجـوز تقييـد حريـة أحـد إلا بحكـم مـن محكمـة مختصـة»

ورابطـة أمهـات المختطفـين وهـي تعمـل بجديـة في رصـد وتوثيـق تلـك الانتهـاكات التـي يتعـرض لهـا المختطفـون المتعلقـة بالاختطـاف والاعتقـال، الإخفـاء القـسري، والتعذيـب وغيرهـا مـن الانتهـاكات التـي ارتكبتهـا جميـع أطـراف الـصراع في اليمـن، تأمـل أن يسـهم عملهـا هـذا في رفـع الوعـي بحقـوق الإنسـان وحفـظ حقـوق الضحايـا والسـعي لمكافحـة الإفـلات مـن العقـاب وتحسـين حالـة حقـوق الإنسـان في اليمـن بشـكل عـام.

والتقريـر الـذي بـين أيديكـم يقـع ضمـن سلسـلة تقاريـر أصدرتهـا رابطـة أمهـات المختطفـين في الأعـوام السـابقة مـن أجـل تقديـم توصيـف شـامل مـن واقـع شـهادات الضحايـا يُسـهم في قـراءة الوضـع الحـالي وإيضاحـه للمؤسسـات الدوليـة المعنيـة بحقـوق الإنسـان التـي تقـود عمليـة السـلام، وكذلـك للمبادرات المحليـة مـن أجـل الضغـط عـلى كل أطـراف الـصراع في اليمـن للإفـراج الفـوري عـن المختطفـين/ات والمعتقلـين/ات والمخفيـين/ات قسراً وحقهـم الأصيـل في الحيـاة والحريـة، ومـن أجـل إيصـال رسـالة إلى المجتمـع الـدولي للعمـل بجديـة؛ لإنقـاذ المدنيـين ضحايـا الاختطـاف والاعتقـال والإخفـاء القـسري في كل جهـوده الإنسـانية والسياسـية.

كـما أن الرابطـة عـلى تواصـل وثيـق مـع عـدد مـن منظـمات حقـوق الإنسـان العاملـة في اليمـن والتـي تتبنـى الدعـوة للمسـاءلة وتحقيـق العدالـة وتعويض ضحايـا الاختطـاف والاعتقـال والاختفـاء القـسري والتعذيـب تعويضـاً يتناسـب مـع حجـم الانتهـاكات التـي مورسـت بحقهـم بمـا في ذلـك توفـير ضمانـات بعـدم تكـرار مثـل هـذه الانتهـاكات، وتدعـو لمحاسـبة المتورطـين بارتـكاب تلـك الانتهـاكات وضـمان عـدم إفلاتهـم مـن العقـاب.

مصطلحات

الضحية:

كل شخصٍ انتهكت حقوقه.

الاعتقال التعسفي:

تجريد إنسان من حريته، بأمر من سلطة تابعة للدولة، أو بموافقة الدولة أو قبولها الضمني، لسبب لا يتصل بصدور حكم بالإدانة بارتكاب جريمة ما.

الاختطاف:

احتجاز شخص وتجريده من حريته ـ دون أساس قانوني ـ من قبل سلطة غير معترف بها.

الاختفاء القسري:

الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص **المختفي أو** مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون.

التعذيب:

أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد جسدياً كان أم عقلياً يلحق عمداً بشخص ما، بقصد الحصول من هذا الشخص أو من شخص ثالث على معلومات، أو على اعتراف أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص.

الملخص التنفيذي

منذ اندلاع الحرب في اليمن، مارست أطراف النزاع الانتهاكات الجسيمة بحق المدنيين الواقعين تحت سلطتها، ونظراً لغياب المساءلة والمحاسبة، فإن الجناة شعروا بأن يد العدالة لن تطالهم ولذا استمروا وتمادوا في ممارسة الاحتجاز التعسفي بحق المدنيين، وإخفائهم وتعذيبهم في أماكن احتجاز سرية وحرمانهم من حقوقهم التي كفلها لهم القانون.

وقد عملنا في رابطة أمهات المختطفين على رصد وتوثيق تلك الانتهاكات وإصدار تقارير حقوقية تتضمن الشهادات التي استمعنا لها من الضحايا أو من ذويهم، من أجل إيصال رسالة إلى المجتمع الدولي للعمل بجدية؛ لإنقاذ المدنيين ضحايا الاختطاف والاعتقال والإخفاء القسري في كل جهوده الإنسانية والسياسية.

كما أن الرابطة مع عدد من المنظمات الحقوقية العاملة في اليمن تتبنى الدفاع عن حقوق الإنسان، وتعمل على فضح ممارسات جهات الانتهاك بحق المدنيين، وتطالب بملاحقة مرتكبي الانتهاكات ومحاسبتهم وضمان عدم إفلاتهم من العقاب، وتأمل أن تحشد الجهود المجتمعية والرسمية المحلية والدولية من أجل قضية أبنائها المختطفين والمعتقلين تعسفاً.

تطالب الرابطة بملاحقة مرتكبي الانتهاكات ومحاسبتهم وضمان عدم إفلاتهم من العقاب

رصدت رابطة أمهات المختطفين الانتهاكات التي طالت المختطفين/ات والمعتقلين/ات والمخفيين/ات قسرا في كل من (صنعاء، عدن، تعز، مأرب، ذمار) خلال الفترة (2018-2022):

- ففيما يتعلق بالاعتداء على الحق في الحياة رصدت رابطة أمهات المختطفين وفاة (153) مختطفاً ومعتقلاً، حيث قتلت طائرات التحالف العربي في قصفها لكلية المجتمع بذمار - (134) محتجزاً، تمكنت الرابطة من التوثيق والتحقق من (41) حالة قتل، و(12) حالة من الجرحى والمصابين الذين تم الإفراج عنهم بعد الواقعة. وتوفي ثلاثة مختطفين تحت التعذيب، اثنان منهم في صنعاء وآخر في ذمار قالت جماعة الحوثي أنه قتل بطلق ناري.

كما توفي (12) مختطفاً في أماكن احتجازهم بسبب الإهمال الطبي، توفي (10) منهم في سجون جماعة الحوثي في صنعاء وذمار وتعز وتوفي أحد المعتقلين في سجن تابع للحكومة

قتلت طائرات التحالف العربي في قصفها لكلية المجتمع بذمار (134) محتجزاً

الشرعية بمحافظة مأرب بسبب الإهمال الطبي و"حالة واحدة" في سجون قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي بمدينة عدن.
كما رصدت الرابطة (4) حالات لمختطفين توفوا متأثرين بالتعذيب الذي تعرضوا له في أماكن احتجازهم، منهم (3) مختطفين في سجون جماعة الحوثي بمدينة تعز و» حالة واحدة « لمعتقل توفي بعد إطلاق سراحه من سجون قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي بمدينة عدن.

- وفيما يتعلق بالاعتداء على الحق في الحرية رصدت رابطة أمهات المختطفين تعرض (1799) مدني للاختطاف والاعتقال خلال الفترة (2018ـ 2022) في كل من (صنعاء، عدن، تعز، مأرب، ذمار) منهم (1427) مدني أقدمت جماعة الحوثي على اختطافهم بينهم (117) امرأة، استطاعت فرق الرصد بالرابطة من توثيق (70) حالة، منها (7) لنساء تعرضن للاختطاف من قبل جماعة الحوثي. ورصدت (280) مدني اعتقلتهم قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي منهم (3) نساء، تم التحقق والتوثيق مع (49) حالة بينهم امرأتين، وتم رصد (92) مدني اعتقلتهم الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة الشرعية بينهم امرأة، قام فريق الرصد بالتحقق والتوثيق مع (18) حالة اعتقال تعسفي في كل من مأرب وتعز.
- وفيما يتعلق بالاختفاء القسري رصدت رابطة أمهات المختطفين عدد (440) مدنياً أخفوا قسراً لدى جميع جهات الانتهاك، كان منها (294) مدنياً أخفوا من قبل جماعة الحوثي منهم (6) نساء، وقد تم التوثيق والتحقق من (53) حالة إخفاء لدى جماعة الحوثي، و(112) مدنياً أخفوا قسراً من قبل قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي، تم التحقق والتوثيق مع (43) حالة إخفاء قسري، و(34) مدنيا أخفوا من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة الشرعية في مدينتيَ مأرب وتعز.
- وفيما يتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة رصدت رابطة أمهات المختطفين عدد (865) حالة تعذيب لمختطفين ومعتقلين لدى جميع جهات الانتهاك، كان من بينهم (673) حالة تعرضت للتعذيب لدى جماعة الحوثي، تم التحقق من (33) حالة تعذيب، ورصدت (150) حالة لدى قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي، تم التحقق والتوثيق مع (25) حالة تعذيب، كما رصدت (42) حالة لدى الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة الشرعية تعرضت للتعذيب وسوء المعاملة تم التحقق من (3) حالات تعرضت للتعذيب.
- أصدرت رابطة أمهات المختطفين خلال الفترة (2018 ـ 2022) أربعة تقارير سنوية رصدت فيها الانتهاكات التي حدثت في تلك الأعوام وساهمت في تكوين صورة واضحة عن حال الحقوق والحريات في اليمن، كما أصدرت الرابطة تقريرا عن التعذيب في العام 2018 حمل عنوان «حين يغدو الموت أمنية» وتقريرا عن واقعة قصف كلية المجتمع بعنوان «القبر الكبير» في العام 2019، وتقريرا عن

رصدت رابطة أمهات المختطفين عدد (440) مدنيا تعرضوا للاختفاء القسري لدى جميع جهات الانتهاك

سجن الصالح بتعز بعنوان «رائحة الموت» في العام 2020، وتقريرا عن النساء المحتجزات في السجن المركزي بصنعاء بعنوان «أخاف أن أموت ولا يدري أحد».

- استمعت رابطة أمهات المختطفين خلال الفترة (2018ـ 2022) إلى «203" إفادة من إفادات الضحايا وذويهم بخصوص الانتهاكات التي طالتهم، حيث أوضح معظم الضحايا الذين استمعنا إليهم، أنهم تعرضوا لفترات متفاوتة من الإخفاء القسري، كانت هي الأقسى في فترة احتجازهم، كما أنهم تعرضوا لأساليب قاسية من التعذيب الجسدي وسوء المعاملة، ولم يمكنوا من حقوقهم القانونية، وأفادت أسر الضحايا أنهم تعرضوا للابتزاز المالي والنفسي من قبل جهات الانتهاك، من أجل السماح لهم بمعرفة مكان احتجاز ذويهم.
- نفذت رابطة امهات المختطفين (206) وقفة احتجاجية توزعت على (4) محافظات (صنعاء، تعز، مأرب، عدن)، كما أصدرت (242) بياناً وبلاغاً صحفيا وحقوقياً.
-

فيما بلغت اللقاءات (318) لقاءً بشخصيات دولية وحقوقية في الداخل والخارج، وإرسال (154) رسالة رسمية ومذكرة قانونية إلى عدد من الشخصيات المحلية والدولية.

أصدرت رابطة أمهات المختطفين نشرة الكترونية أسبوعية للتعريف بقضية المختطفين بدءا من العام 2019 بلغ عدد اصداراتها (160) عدداً، وأنتجت «65» فيلماً وفلاشاً، و«30» تقريراً صحفياً.

وأقامت رابطة أمهات المختطفين خلال الفترة (2018ـ 2022) «48» فعالية وندوة، و«6" جلسات استماع للمفرج عنهم.

كما أقامت رابطة أمهات المختطفين «63» دورة في الدعم النفسي لأسر المختطفين في كل من (صنعاء، عدن، مأرب، تعز).

منهجية التقرير

وثق فريق الرصد التابع لرابطة أمهات المختطفين حالات الانتهاكات التي تعرض لها المواطنون خلال الفترة (2018- 2022) في كلٍ من (أمانة العاصمة صنعاء، عدن، تعز، مأرب، ذمار)، واعتمد في كتابة هذا التقرير على شهادات (203) من الضحايا المفرج عنهم أو ذويهم من مصادر المعلومات أو الشهود.

وقد حرص فريق الرصد على رصد وتوثيق الانتهاكات المرتكبة من قبل جميع أطراف النزاع، والوقوف على مسافة واحدة من جميع تلك الأطراف.

وقد تم الاعتماد في هذا التقرير على ذكر الانتهاكات في كلٍ من (صنعاء، عدن، مأرب، تعز، ذمار) نظراً لأن كل محافظة منها تمثل جهة من جهات الانتهاك، حيث تتركز سلطة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء وذمار وجزء من محافظة تعز، ويدير المجلس الانتقالي مدينة عدن عبر أجهزته الأمنية المعروفة باسم الحزام الأمني، فيما تدير الحكومة المعترف بها محافظة مأرب وجزءاً من محافظة تعز، وتم إدراج محافظة ذمار من أجل تسليط الضوء على واقعة قصف كلية المجتمع من قبل قوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية. ولكون كل جهة انتهاك تفرض سيطرتها على منطقة معينة فإن ذلك سهل لنا معرفة مرتكبي الانتهاكات وتحديد انتمائهم، إذ لا يوجد أي نوع من أنواع التداخل بين جهات الانتهاك ليسبب لنا الاشتباه في تحديدهم.

التزم الفريق بمبدأ عدم الإضرار وضمان سلامة الشهود والضحايا، والنزاهة والموضوعية والشفافية

والتزم الفريق بمبدأ عدم الإضرار وضمان سلامة الشهود والضحايا، والنزاهة والموضوعية والشفافية

وعلى الرغم من القيود المفروضة على الوصول للضحايا أو الشهود والناتجة عن الخوف الذي تسبب به تهديد الجهات المنتهكة للضحايا وذويهم في حال إبلاغهم عن الانتهاكات التي طالتهم لجهات إعلامية أو حقوقية، إلا أن الفريق عمل بكل جدية من أجل توثيق تلك الانتهاكات، بإجراء المقابلات مع الضحايا والشهود وجها لوجه كلما أمكن ذلك والاستماع إلى إفادات المبلغين من خلال بعض الآليات التي نوردها هنا:

- صممت رابطة أمهات المختطفين استمارة لتوثيق حالات الاختطاف والاعتقال تعتمد فيها وجود مصدر مباشر للمعلومات يكون ذا

صلة بالضحية ويغلب أن يكون قريباً له من الدرجة الأولى، وشاهد واحد على الأقل يدعمه، بعد التأكد من صلاحية الشهود من حيث بلوغهم السن القانونية وتدعيم ذلك بصور لهوياتهم الشخصية، مع الأخذ بالاعتبار في الوسائل التي حصل المصدر والشاهد من خلالها على المعلومات، وأسباب قيامهم بتقديم المعلومات، كما راعى الفريق التحيزات المحتملة بما في ذلك الانتماءات السياسية أو المصالح الشخصية.

- واستمارة أخرى لتوثيق حالات الوفاة في أماكن الاحتجاز، تعتمد على مصدر مباشر قريب للضحية من الدرجة الأولى وشهادة شاهدين على الأقل وشهادة الوفاة وتقرير الطبيب الشرعي ـ إن توفر ـ وتصريح الدفن.
- كما صممت الرابطة استمارة خاصة بضحايا قصف كلية المجتمع بذمار تعتمد فيها على مصدر مباشر قريب للضحية من الدرجة الأولى وشهادة شاهدين وشهادة وفاة للضحية مع بيان آخر تواصل للضحية بأسرته، وقام فريق الرابطة بالنزول إلى موقع الحدث والتقى بمسؤولين في مستشفى ذمار العام الذي تم نقل جميع الضحايا إليه، كما التقى الفريق بمسعفين وبعض أسر الضحايا، ثم حضر الفريق عملية الدفن الجماعي للضحايا بعد ثلاثة أشهر من الواقعة.
- كما صممت الرابطة استمارة خاصة بالمفرج عنهم لتوثيق الانتهاكات التي تعرضوا لها فترة اختطافهم واعتقالهم لتكوين رؤية عامة عن ظروف الاحتجاز لدى جميع جهات الانتهاك، ولم تكتف الرابطة بهذه الاستمارة بل وثقت بالصوت والصورة شهادات عشرات المختطفين والمعتقلين الذين تم الإفراج عنهم خلال هذه الفترة من مختلف السجون في محافظات الجمهورية، وقد تحدثوا فيها عن الانتهاكات التي تعرضوا لها أثناء فترة الإخفاء القسري من التعذيب النفسي والجسدي وسوء المعاملة وحرمانهم من الزيارات والتواصل بالعالم الخارجي ومن الرعاية الصحية، مع التزام الرابطة بالسرية وضمان سلامة الضحايا الذين تمت مقابلتهم وتسجيل شهاداتهم.
- اعتمدت رابطة أمهات المختطفين المقابلات المباشرة ـ ما أمكن ـ ولجأت في فترة الحجر الصحي أثناء جائحة كوفيد 19 لإجراء مقابلات إلكترونية عبر قنوات مرنة للمشاركة عن بعد والتحاور عبر منصات الكترونية فعالة تحترم الخصوصية.
- وقد تم اختيار الوقائع المذكورة في التقرير بناء على موافقة الضحية أو أقاربه على النشر، مع مراعاة مبدأ عدم الإضرار بالشهود أو الضحايا، كما تم مراعاة تنوع الحالات بحسب جهات الانتهاك وعدم إغفال أي منها.

اعتمدت رابطة أمهات المختطفين المقابلات المباشرة ـ ما أمكن ـ ولجأت في فترة الحجر الصحي أثناء جائحة كوفيد 19 لإجراء مقابلات إلكترونية عبر قنوات مرنة للمشاركة عن بعد والتحاور عبر منصات الكترونية فعالة تحترم الخصوصية

عمل فريق الرصد برابطة أمهات المختطفين في ظروف أمنية بالغة التعقيد, وتعرضت بعض الراصدات لمخاطر وتهديدات بالاعتقال أثناء ممارسة عملهن في الرصد والتوثيق

- عقدت رابطة أمهات المختطفين مع ممثل مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومسؤولي حقوق الإنسان في مكتب المفوضية لقاءات دورية في كل عام، كما عقدت لقاءات مع مسؤولي الحماية في اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عرضت فيها الانتهاكات المتعلقة بالاختطاف والاعتقال وغيرها من الانتهاكات التي يتعرض لها المختطفون والمعتقلون في أماكن الاحتجاز.
- التقت رابطة أمهات المختطفين بالسلطات في عدن ومأرب وتعز وطرحت عليهم شكاوى الضحايا والانتهاكات المتعلقة بالاختطاف والاعتقال وقدمت لهم مذكرات قانونية تطالبهم بتمكين الضحايا المحتجزين لديهم من حقوقهم الطبيعية والإفراج عنهم في حال عدم ثبوت أي جرم بحقهم بحسب البلاغات التي كانت تتلقاها الرابطة من أسر الضحايا.
- زارت فرق الرصد عدداً من سجون صنعاء ومأرب وعدن واستمعت للضحايا من المختطفين والمعتقلين عن ظروف احتجازهم والانتهاكات التي تعرضوا لها، ولكون الرابطة تشكلت من أهالي المختطفين والمعتقلين فقد سهل ذلك من زيارة المحتجزين والاستماع لشهاداتهم حول ظروف احتجازهم ومعاينة أوضاعهم آثار التعذيب الظاهرة على أجسادهم.
- ومؤخراً شددت بعض أماكن الاحتجاز في صنعاء - إصلاحية الأمن والمخابرات - على سبيل المثال من إجراءات الزيارة واقتصرت على السماح لأقارب المختطف من الدرجة الأولى فقط.
- عمل فريق الرصد برابطة أمهات المختطفين في ظروف أمنية بالغة التعقيد، وتعرضت بعض الراصدات لمخاطر وتهديدات بالاعتقال أثناء ممارسة عملهن في الرصد والتوثيق.
- أصدرت الرابطة تقارير سنوية في الأعوام 2018،2019،2020،2021 أوردت فيها الرابطة بيانات الرصد والتوثيق لها خلال العام الصادر فيه التقرير وعينة من الوقائع التي وثقتها لتكون عينة دلالية عن الانتهاكات بحق المختطفين المدنيين من قبل جميع أطراف النزاع.
- الأعداد التي ذكرت في التقرير هي ما توصلت فرق الرصد لرصده وتوثيقه ولا تعكس حقيقة وواقع الانتهاكات على الأرض ولكنها تساهم في تشكيل صورة واقعية عن جهات الانتهاك وممارساتها اللاإنسانية بحق الضحايا.
- إعداد المسودة الأولى لهذا التقرير ومراجعتها والتحقق من كل المعلومات بعد تنقيحها.

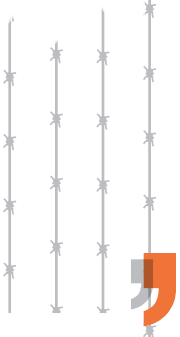

الأعداد التي ذكرت في التقرير هي ما توصلت فرق الرصد لرصده وتوثيقه ولا تعكس حقيقة وواقع الانتهاكات على الأرض ولكنها تساهم في تشكيل صورة واقعية عن جهات الانتهاك وممارساتها اللاإنسانية بحق الضحايا.

خلفية عن طبيعة الانتهاكات المتعلقة بالاحتجاز التعسفي في اليمن

- وثق فريق الرصد أنماط الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب الذي تمارسه السلطات في اليمن المتمثلة بجماعة الحوثي في محافظات (صنعاء، ذمار، والجزء الواقع تحت سيطرتها من محافظة تعز)، وقوات الحزام الأمني في عدن، والحكومة الشرعية المعترف بها دوليا في مدينتي مأرب وجزء من مدينة تعز.
- يتم اعتقال الأشخاص واحتجازهم بشكل تعسفي وإخفاؤهم وتعذيبهم وسوء معاملتهم بما في ذلك العنف الجنسي، دون توجيه أي اتهامات لهم لفترات طويلة من الزمن ودون اتخاذ أي إجراءات قانونية، ويعيش السكان في خوف من الاعتقال أو الاستهداف بأي شكل من الأشكال لكونهم معارضين.
- تتم مداهمة منازل المعارضين في أوقات متأخرة من الليل ويستخدم العنف الجسدي أثناء الاعتقال وقد يتعدى ذلك إلى الاعتداء على أفراد أسرهم، واستعمال القوة في اقتيادهم، وفي الغالب يتم احتجازهم في أماكن احتجاز سرية لا تستطيع أسرهم الاهتداء إلى مواقعها، فيما يتم اختطاف البعض منهم من الشوارع العامة أو نقاط التفتيش فتلجأ أسرهم للبحث عنهم في المستشفيات، وثلاجات حفظ الموتى لاعتقادهم بأنهم أصيبوا في حوادث أو ما شابه ذلك، حتى يسمح لهم بالاتصال بأسرهم بعد مضي عدة أسابيع أو عدة أشهر.
- فيما تنتشر نقاط التفتيش على مداخل المدن والمديريات ويتم اختطاف الناس منها بدعوى الاشتباه في كونهم معارضين، ويستمر احتجازهم لسنوات دون مراعاة أي إجراءات قانونية بحقهم؛ مما تسبب في التضييق على السكان وانتقاص حقهم في حرية التنقل بين المدن اليمنية، في حين تنص **المادة (57)** من الدستور اليمني على أن: «حرية التنقل من مكان إلى آخر في الأراضي اليمنية مكفولة لكل مواطن، ولا يجوز تقييدها إلا في الحالات التي يبينها القانون لمقتضيات أمن وسلامة

المواطنين وحرية الدخول إلى الجمهورية اليمنية والخروج منها ينظمها القانون، ولا يجوز إبعاد أي مواطن عن الأراضي اليمنية أو منعه من العودة إليها».

- تعتقل القوات التابعة للحزام الأمني بعدن بعض المواطنين لمجرد انتمائهم للمناطق الشمالية، كما تعتقل قوات الحكومة المعترف بها دوليا المواطنين في مأرب بسبب تشابه ألقابهم مع ألقاب عائلات تنتمي لجماعة الحوثي.
- دأبت جهات الانتهاك في اليمن على انتهاك حرية الرأي والتعبير، وكان الصحفيون وناشطو وسائل التواصل الاجتماعي على رأس قائمة المستهدفين لها.
- أطلق الحوثيون على معارضيهم مصطلح (دواعش) - بحسب شهادات عدد من المفرج عنهم - ليتم تبرير ممارساتهم غير القانونية بحقهم ومن أجل تحريض أتباعهم على التعامل معهم بقسوة وبدون رحمة، كما أطلقت الجماعة مصطلح (الحرب الناعمة) لتبرر حملتها في اختطاف عشرات النساء ممن تتهمهم في ممارسة الدعارة لأغراض سياسية.
- يمارس الإخفاء القسري بشكل واسع ويكاد غالبية المختطفين أو المعتقلين يتعرضون لفترات متفاوتة من الإخفاء القسري، واستخدمت جماعة الحوثي عدداً كبيراً من أماكن الاحتجاز السرية في إخفاء المختطفين حيث استخدمت بيوت المعارضين التي استولت عليها بعد مغادرتهم للبلاد أو انتقالهم للعيش في مدن أخرى، ومساجد ودور القرآن وطوابق سفلية لعدد من المنشآت المدنية.
- وهذا بدوره تسبب في ادعاء الكثير ممن لهم صلات بقيادات جماعة الحوثي أن لهم القدرة على كشف مكان المخفيين مقابل مبالغ مالية كبيرة يتحصلون عليها من أسر المختطفين المخفيين ولكن دون نتيجة إيجابية إذ يظل المختطف مخفيا لعدة شهور وقد يطول أمد الإخفاء ليصل إلى عدة سنوات.
- استخدمت قوات الحزام الأمني منازل بعض قادتها لإخفاء المعتقلين، وتم نقل عدد منهم إلى معتقل بمدينة عصب في اريتريا تديره قوات تابعة لدولة الإمارات العربية، وتشعر عشرات الأسر بالقلق نتيجة انقطاع التواصل بينها وبين أبنائها المحتجزين لدى سلطات الحزام الأمني لسنوات، ويتضاعف قلقهم حين ترد أنباء عن مقتل أولئك المخفيين تحت التعذيب ودفنهم داخل أماكن الاحتجاز.

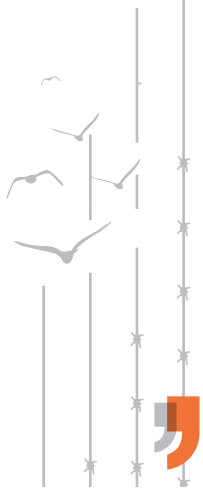

دأبت جهات الانتهاك في اليمن على انتهاك حرية الرأي والتعبير، وكان الصحفيون وناشطو وسائل التواصل الاجتماعي على رأس قائمة المستهدفين لها.

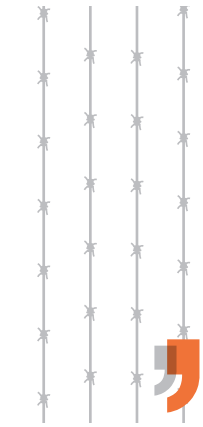

يمارس الإخفاء القسري بشكل واسع ويكاد غالبية المختطفين أو المعتقلين يتعرضون لفترات متفاوتة من الإخفاء القسري

- لم تعترف أطراف النزاع بمسؤوليتها عن أي انتهاكات ورفضت اتخاذ أي خطوات لتصحيح المواقف التي نتج عنها انتهاكات جسيمة لحقوق المدنيين، كما يتم التستر على الجناة وهذا مما يشجع على مزيد من التجاهل لحقوق المدنيين اليمنيين والتحريض على الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في اليمن، وقد أصدرت الرابطة مذكرات قانونية تخاطب فيها الجهات الرسمية في كل من عدن ومارب وتعز تطالب فيها بتمكين المحتجزين تعسفا من حقوقهم التي كفلها لهم القانون، كما أصدرت بيانات ونداءات عاجلة بالانتهاكات التي كانت تصلها البلاغات عنها، وتقارير سنوية ونوعية وعملت على إيصالها إلى جميع جهات الانتهاك، فضلا عن نشرها في وسائل الإعلام، ومواقع التواصل الاجتماعي إلا أن هذه الجهات لم تستجب إلا في أدنى المستويات لتلك النداءات.
- لا تبلغ جهات الانتهاك الضحايا بطبيعة احتجازهم وأسباب ذلك الاحتجاز، ويظل المحتجزون لسنوات دون أن يمثلوا أمام المدعي العام أو التحقيق أمام أي سلطة قضائية، وبدون الوصول إلى أي شكل من اشكال المساعدة القانونية.
- من الجرائم المركبة التي ارتكبت في حق المخفيين ان يتم احتجازهم في أماكن استخدمت لأغراض عسكرية في فترات سابقة وتعرضت لقصف قوات التحالف مما جعلها عرضة للقصف مرة أخرى ومقتل مئات المخفيين بداخلها كما هو الحال في قصف مبنى كلية المجتمع سبتمبر2019 والذي استخدمته جماعة الحوثي في احتجاز وإخفاء معارضيها.
- التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ممنوعة منعا باتاً بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، لكن جهات الانتهاك في اليمن تستخدم التعذيب بطريقة ممنهجة لانتزاع الاعترافات ولمعاقبة المختطفين والمعتقلين تعسفاً على معارضتهم لها.
- تعرض المختطفون المدنيون لأساليب قاسية من التعذيب الجسدي والنفسي وخاصة في فترات الإخفاء القسري التي تمتد لأشهر في معظم أماكن الاحتجاز، وقد وثقت الرابطة عددا من حالات المختطفين الذين أصيبوا بعاهات مزمنة كالشلل وفقدان السمع أو البصر داخل أماكن الاحتجاز.
- بدءاً بطريقة التحقيق حيث يتعرض المعتقلون للاستجواب المطول وهم مكبلي الأيدي ومعصوبي الأعين وقد يكونون في وضع التعليق إما في السقف أو على حامل كهيئة (الشواية) والضرب المتكرر بالكابلات المعدنية ونزع أظافرهم والعري القسري والتهديد باغتصابهم أو اغتصاب زوجاتهم، من أجل إذلالهم وإكراههم على الاعتراف.
- وقد يتم معاقبة المحتجز تعسفا بالحجز الانفرادي فيما يسمى

تعرض المختطفون المدنيون لأساليب قاسية من التعذيب الجسدي والنفسي وخاصة في فترات الإخفاء القسري التي تمتد لأشهر في معظم أماكن الاحتجاز

ب (الضغاطة) وهي مساحة صغيرة جدا من الأرض (متر× متر) وغالبا تكون تحت الأرض ولا يوجد فيها فتحات للتهوية ويحبس فيها المعتقل أو المختطف معلقا لعدة أيام.

- يتعرض المختطفون للضرب باستخدام الأسلاك الكهربائية والصدمات الكهربائية أثناء التحقيق.
- كانت ومازالت ظروف الاحتجاز سيئة جداً في السجون وأماكن الاحتجاز، فلا تتوفر فيها الرعاية الطبية، ولا توجد تهوية جيدة، ويحرم الضحايا من التعرض للشمس لفترات طويلة وصلت إلى العام، وتقديم طعام رديء في نظافته وقيمته الغذائية.
- توفي عدد من المختطفين والمعتقلين بعد خروجهم بأيام من أماكن احتجاز تتبع جماعة الحوثي والحزام الأمني بعدن، ومن الصعب تحديد الظروف الدقيقة التي تسببت في وفاتهم؛ لأن التقارير الطبية لا تثبت السبب، ونادرا ما تتوفر تقارير الطب الشرعي، ولكن يعتقد أن التعذيب ساهم على الأقل في وفاة هؤلاء المعتقلين.
- لا يسمح للمنظمات أو الهيئات الحقوقية زيارة أماكن الاحتجاز والاطلاع على أوضاع المخفيين بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر
- تجبر جماعة الحوثي المحتجزين لديها على التوقيع على بيانات تحذرهم فيها من الإبلاغ عن تعرضهم للاحتجاز أو التعذيب، ويخشى الضحايا والشهود من وضعهم تحت المراقبة.
- لجأت جماعة الحوثي إلى ممارسات خارجة عن إطار النظام القضائي للإفراج عن المحتجزين منها ما يتمثل في الحصول على ضمانة موقعة من جانب فرد يكون هو الضامن، ويكون هو المسؤول حينئذ عن إعادة المختطف إلى يد السلطة الأمنية لجماعة الحوثي في حال طلبت السلطات ذلك مستقبلا؛ وتسبب ذلك في تعثر خروج كثير من المختطفين بسبب إحجام الناس عن مثل هذه الضمانات خوفاً من تعرضهم للاحتجاز في حال فشلهم في إحضار الشخص المضمون من قبله.
- ومن الممارسات الخارجة عن إطار النظام القضائي إجبار المختطف على دفع فدية مالية قد تصل إلى عشرات الملايين من الريالات أو التنازل عن بيوت وعقارات من أجل الإفراج عنه، وعلى الأخص إن كان من رجال الأعمال أو من ذوي الأملاك.
- كما استخدمت جماعة الحوثي طريقة التبادل كخيار وحيد في كثير من حالات الاختطاف، حيث يتم الإفراج عن المختطف المدني شرط مبادلته بمحتجز لدى الحكومة الشرعية من المحتجزين المقاتلين، ويجبر هذا المختطف على الانتقال إلى مناطق تحت سيطرة الحكومة الشرعية ولا يحق له العودة إلى مدينته.

لا يسمح للمنظمات أو الهيئات الحقوقية زيارة أماكن الاحتجاز والاطلاع على أوضاع المخفيين بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر

الانتهاكات التي تعرض لها المختطفون والمعتقلون

01

الاعتداء على الحق في الحياة

أولاً: الاعتداء على الحق في الحياة:

رصدت رابطة أمهات المختطفين خلال الفترة 2018 ـ 2022 وفاة (153) مختطفاً ومعتقلاً في كل من (صنعاء، عدن، تعز، ذمار، مأرب)

وتنوعت أسباب الوفاة ما بين الوفاة بسبب القصف الجوي على مكان الاحتجاز والتصفية بطلق ناري والوفاة تحت التعذيب أو بسببه والوفاة نتيجة الإهمال الطبي والحرمان من الرعاية الطبية على النحو المبين في الجدول:

م	المحافظة	العدد	سبب الوفاة					جهة الانتهاك				
			التعذيب	الإهمال الطبي	متأثراً بالتعذيب	قصف أماكن الاحتجاز		قوات التحالف العربي	جماعة الحوثي	الحزام الأمني	الحكومة اليمنية	
1	صنعاء	4	2	2					4			
2	عدن	1		1						1		
3	مأرب	1		1							1	
4	تعز	10		7	3				10			
5	ذمار	137	1	1	1	134		134	2	1		
	الإجمالي	153	3	12	4	134		134	16	2	1	

مخطط بياني رقم (1) يوضح عدد المحتجزين تعسفاً الذين فقدوا حياتهم مع بيان أسباب الوفاة

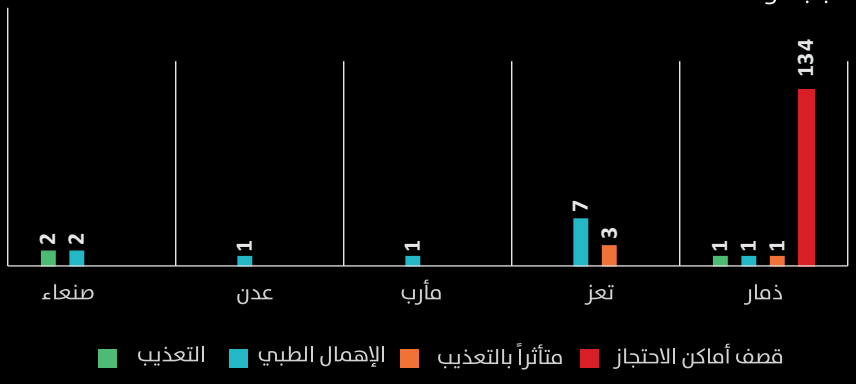

عدد المحتجزين تعسفاً الذين فقدوا حياتهم مع بيان أسباب الوفاة

153

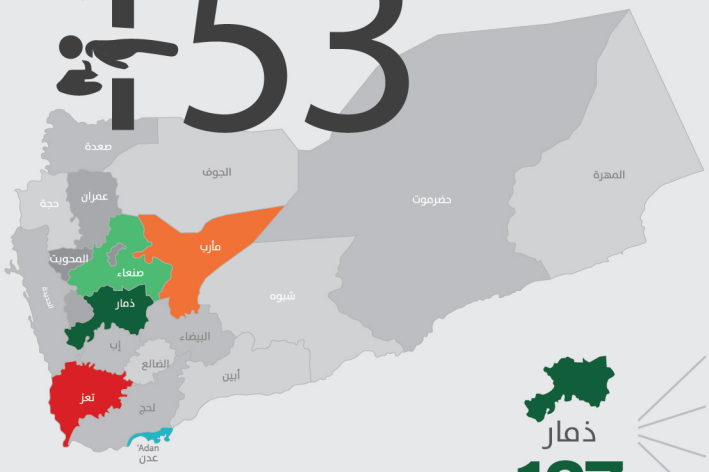

ذمار 137

قصف أماكن الاحتجاز	134
متأثراً بالتعذيب	01
الإهمال الطبي	01
التعذيب	01

تعز 10

قصف أماكن الاحتجاز	0
متأثراً بالتعذيب	03
الإهمال الطبي	07
التعذيب	0

مأرب 01

قصف أماكن الاحتجاز	0
متأثراً بالتعذيب	0
الإهمال الطبي	01
التعذيب	0

عدن 01

قصف أماكن الاحتجاز	0
متأثراً بالتعذيب	0
الإهمال الطبي	01
التعذيب	0

صنعاء 04

قصف أماكن الاحتجاز	0
متأثراً بالتعذيب	0
الإهمال الطبي	02
التعذيب	02

عدد المحتجزين تعسفاً الذين فقدوا حياتهم مع بيان جهات الانتهاك

الحكومة اليمنية	01
الحزام الأمني	02
جماعة الحوثي	16
قوات التحالف العربي	134

الوقائع:

أ ـ الوفاة تحت التعذيب:

في يوم الإثنين 26 يوليو/ تموز 2021 اتصلت قيادات من جماعة الحوثي بأسرة الضحية (م. و. ع ـ 38 عاماً) لإبلاغهم أنه توفي في أحد معتقلات مدينة ذمار بطلق ناري أثناء محاولته الهرب.

تم اختطافه بتاريخ 2020/3/25م من مدينة ذمار من قبل مسلحين يتبعون جماعة الحوثي بينهم أحد أقارب الضحية (تحتفظ الرابطة بأسماء الشخصيات التي جاءت لاقتياد الضحية من منزله)، وعند استماعنا للشهود أفادوا أن المسلحين داهموا منزل الضحية في الساعة الثالثة فجرا وأخبروه أنهم يريدون اصطحابه لأمر عاجل وسيعيدونه إلى المنزل بعد الانتهاء منه.

يقول شقيق الضحية عن أخيه:

تم اختطاف شقيقي من منزله في الساعة الثالثة فجراً بتاريخ 2020/3/25م وتم اقتياده إلى جهة مجهولة، وفي صباح ذات اليوم ذهبنا إلى كل الجهات الأمنية في مدينة ذمار ولدى المشرفين التابعين لجماعة الحوثي من أجل توضيح السبب لاعتقاله، إلا أننا فوجئنا بهم ينكرون وجوده، استمرينا بالبحث عنه والمتابعة لدى جميع الجهات حتى في صنعاء وخسرنا أموالا كثيرة من أجل الوصول إلى أي معلومات عنه، أمي المسنة كانت تبكي في كل يوم وازدادت حالتها سوءاً وكذلك زوجته وأطفاله لم ينامو أو يرتاح لهم بال ينتظرون أي خبر عن أبيهم المخفي قسراً، وفي تاريخ :2021/7/26م اتصلت قيادات من جماعة الحوثي بأخي الأصغر وأخبروه بان أخي (الضحية) توفي في السجن بطلق ناري أثناء محاولته الهرب وهو الآن في ثلاجة الموتى بمستشفى ذمار العام وأنه برئ ليس عليه أي تهمة وكان حبسه اشتباه بمقتل شخص من عائلة الوريث، وقالوا: تعالوا خذوه وادفنوه بشرط أن لا تظهر قضيته للرأي العام – على الرغم أنها قد ظهرت للرأي العام عند اعتقاله وإخفائه وكثرة بحثنا عنه في كل الجهات وتفاعل الرأي العام معه - وإلا لن يتم تسليم الجثة، وعند استلامنا للجثة تم منعنا من معاينتها وإلقاء ولو نظرة عليها حتى تم الدفن بتاريخ 2021/7/30 في مقبرة العمودي بذمار، ثم جاء عدد من المشايخ التابعين لجماعة الحوثي وأجبرونا على قبول مبلغ مالي ك (دية) للقتيل وعندما اعترضنا ضغطوا علينا وألمحوا إلى أنه ليس أمامنا سوى الرضوخ والموافقة والتنازل عن القضية تماماً.

> عند استلامنا للجثة تم منعنا من معاينتها وإلقاء ولو نظرة عليها حتى تم الدفن

ب ـ الوفاة في أماكن الاحتجاز بسبب الإهمال الطبي:

في يـوم الثلاثـاء 2 يونيـو/ حزيـران 2020 في السـاعة العـاشرة صباحـاً حـاول بعـض المحتجزيـن في معتقـل الصالـح بمدينـة تعـز إيقـاظ زميلهـم (عبـده صالـح صويلـح ـ 48 عامـاً) ولكنـه كان قـد تـوفي بعـد أن رفـض الحوثيـون إسـعافه لأنـه مـن فئـة المهمشـين

يتحـدث أحـد المفـرج عنهـم مـن سـجن الصالـح عـمارة أبـو حوريـة: حدثنـي الضحيـة أنـه تـم اختطافـه مـن نقطـة تفتيـش في محافظـة تعـز شـارع السـتين بتاريـخ 2017\9\10 تعـرض للتعذيـب أثنـاء التحقيـق مـن قبـل السـجانين عـدة مـرات بتهمـة أنـه قائـد مـع المقاومـة، بالرغـم أن الضحيـة كان يبـدو عليـه أنـه يعـاني مـن اضطـراب نفسـي عندمـا أدخـل إلى المعتقل، وقبـل وفاتـه بشـهرين تـم تعذيبـه بالـضرب بالكابـلات الكهربائيـة في جميـع أنحـاء جسـده.لم يسـمح لعبـده صالـح بالتواصـل مـع اسرتـه مطلقـاً طيلـة فـترة سـجنه ولم يـزره أحـد مـن أسرتـه كـما هـو الوضـع في معتقـل الصالـح والـذي لم يكـن يسـمح فيـه بالزيـارات مطلقـاً، وبعـد سـنتين مـن احتجـازه بـدأ الضحيـة يشـتكي مـن ألم في صـدره وظهـره وقلبـه مـع أنـه لم يكـن يشـتكي مـن أي مـرض عضـوي قبـل تعرضـه للاختطـاف، وكان يطلـب إسـعافه وعلاجـه، لكـن لم يكـن هنـاك أيـة اسـتجابة مـن قبـل مـشرفي السـجن لعلاجـه، وفي إحـدى المـرات تـم إخراجـه مـن قبـل السـجانين إلى أمـام السـجن للذهـاب بـه إلى المشـفى، ولكـن عندمـا رآه مـشرف السـجن قـال: أعيـدوا هـذا إلى السـجن، هـذا يكـذب ليـس بـه أي شيء؛ حيـث أن الضحيـة مـن فئـة المهمشـين.

> كان يتلوى من شدة الألم ولكن مشرف السجن رفض السماح بإسعافه إلى المستشفى لأنه من فئة المهمشين, وعندما جاء زملاؤه لإيقاظه في الصباح وجدوه ميتاً.

وقبـل وفاتـه بثلاثـة أيـام أصيـب بحمـى شـديدة وكان يـصرخ مـن الألم ولكنهـم رفضـوا إخراجـه إلى المشـفى، وفي ليلـة وفاتـه كان يتـألم وصوتـه يعلـو مـن شـدة الألم، ولم يسـتطع النـوم وفي السـاعة العـاشرة صباحًـا بتاريـخ 2020/6/2أتى زمـلاؤه لإيقاظـه لكنـه كان قـد تـوفي، فجـاء القائمـون عـلى السـجن وأخرجـوه إلى المستشـفى وأوهمونـا أنـه أغمـي عليـه فقـط، ولكننـا كنـا متأكديـن أنـه تـوفي، وعلمنـا بعـد ذلـك أن جثتـه ظلـت في ثلاجـة المـوتى شـهرا كامـلا حتـى تـم تسـليمها لأسرتـه بعـد تدخـل وسـاطات مجتمعيـة.

في يـوم السـبت 11/12/ 2022 تـوفي المختطـف عزيـز دبـوان محمـد ناجـي (35 عامـاً) المحتجـز في معتقـل الصالـح بتعـز

في تاريـخ 2022/4/15 في السـاعة العـاشرة صباحـا عنـد سـفر عزيـز مـن قريتـه المخـلاف (الجهيـم) الى مدينـة تعـز تـم إيقافـه في نقطـة تفتيـش العيـار التـي تقـع في مديريـة جبـل حبـشي محافظـة تعـز، قـام أحـد الأشـخاص بالاتصـال بوالـد زوجـة عزيـز وأخـبره بـأن عزيـز مختطـف لـدى جماعـة الحـوثي، كان عزيـز عـلى مـتن دراجـة ناريـة هـو وأخـوه عندمـا أوقفهـم مسـلحون تابعـون لجماعـة الحـوثي، وقامـوا باقتيـاد الضحيـة مـع دراجتـه الناريـة وتركـوا شـقيقه. ذهبـت أسرة الضحيـة إلى معتقـل الصالـح ليسـألوا عنـه فأنكـر القائمـون عـلى المعتقـل وجـوده بالبدايـة، وظـل

الضحية مدة شهرين ونصف وهو مخفي قسراً، ثم اعترف القائمون بوجوده لديهم وسمحوا لأحد أفراد أسرته فقط بزيارته، فأخبره عزيز بأنه يتعرض للتعذيب والشتم وتوسل لأسرته بأن يخرجوه بأي طريقة.

وفي تاريخ 2022/8/6 أدخل عزيز إلى مستشفى الرفاعي بالحوبان وحسب ما ذكر في التقرير الطبي ـ تحتفظ الرابطة بنسخة منه ـ بأن عزيز عندما وصل الى المشفى كان يعاني من نقص تروية دماغية أوكسجينية حادة، وأنه يحتمل أن يظل في غيبوبة إلى فترة قد تصل ثلاثة أشهر، وقد أدخل الضحية قسم العناية المركزة وتم إسعافه بالتنفس الاصطناعي، اتصل القائمون على معتقل الصالح بأسرة الضحية وأخبروهم بأنه مريض وأنهم نقلوه إلى المشفى، وقد زارته زوجته وهو في غيبوبة في المستشفى، بعد أن تجشمت عناء السفر من مدينة تعز إلى منطقة الحوبان لمدة ست ساعات في طريق وعرة، وذكرت الزوجة أنه كان يبدو على عزيز المرض و الهزال مع أنه لم يكن يعاني من أي مرض قبل اختطافه، فكيف وصل به الحال إلى أن يدخل في غيبوبة.

استمر عزيز في حالة غيبوبة إلى تاريخ 2022/11/12 حيث فارق الحياة، وسط ألم شديد في أسرته وعلى الأخص زوجته التي كانت في وضع سيئ جدا مما حدث لزوجها، وتطالب بمحاكمة المتسببين بالإهمال الطبي الذي تعرض له زوجها خصوصا أنه كان بصحة جيدة قبل اختطافه.

في يوم الأربعاء 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019 توفي (خالد محمد الحيث ـ 45 عاما) في أحد مستشفيات العاصمة صنعاء، بعد يومين من نقله من السجن المركزي بصنعاء الذي تديره جماعة الحوثي

كان الضحية يعمل موظفا في وزارة الثقافة و السياحة وفي أيام العطل يعمل على سيارة أجرة وفي يوم الجمعة 2016/2/22، تم إيقافه من قبل مسلحين على متن دراجات نارية وقاموا باقتياده مع سيارته إلى المنطقة الرابعة ثم نقل إلى احتياطي الثورة بصنعاء وتعرض للتعذيب بالتعليق والضرب المبرح وحكى يوما لزملائه في المعتقل أنه كان معلقاً إلى مكان عال ثم إنهم جذبوا السلاسل التي كان معلقا بها حتى هوى أرضاً وارتطم ظهره بأرضية الزنزانة وظل يعاني آلام ذلك السقوط طوال فترة احتجازه ولم يسمح لأسرته بزيارته إلا بعد نقله إلى سجن هبرة الاحتياطي و الذي ظل فيه لأكثر من عامين عانى فيها من حصوات الكلى وجرثومة المعدة ولم يسمح له بالعرض على طبيب مختص.

ثم نقل إلى السجن المركزي بصنعاء واشتكى من التهابات الكبد ولكن إدارة السجن رفضت إخراجه إلى المستشفى لإجراء الفحوصات اللازمة بل اكتفت بعرضه على طبيب في السجن يعمل بإمكانيات متواضعة وبرغم توصيات ذلك الطبيب بنقل الضحية إلى مستشفى خاص نظراً

> تم إخراج الضحية لإجراء عملية تركيب دعامة طبية في القناة الصفراوية ولكنهم أعادوه للسجن في نفس اليوم رغم احتياجه للمكوث في المستشفى حتى تستقر حالته الصحية

لحالتـه الصحيـة الحرجـة فقـد ماطلـت إدارة السـجن ولم تسـتجب لذلـك إلا بعـد ضغـط إعلامـي وحقوقـي قامـت بـه رابطـة أمهـات المختطفـين وعـدد مـن المنظمـات فتـم إخراجـه لإجـراء عمليـة تركيـب دعامـة طبيـة في القنـاة الصفراويـة ولكنهـم أعـادوه للسـجن في نفـس اليـوم رغـم احتياجـه للمكـوث في المستشـفى حتـى تسـتقر حالتـه الصحيـة.

لم يتحسـن وضعـه الصحـي بعـد إجـراء العمليـة وبـدأت السـموم في الانتشـار في جسـمه مجـدداً بعـد ثلاثـة أيـام فقـط مـن إجـراء العمليـة فحذرهـم طبيـب السـجن مـن مغبـة تـرك الضحيـة في الوحـدة الصحيـة لأنـه أوشـك عـلى الوفـاة فتـم السـماح لأسرتـه بنقلـه إلى مستشـفى آزال ولكـن أطبـاء المستشـفى أخـبروا أسرتـه أنـه لا أمـل في حياتـه وفعـلاً تـوفي الضحيـة بتاريـخ 2019/11/20، بعـد يومـين مـن نقلـه مـن وحـدة العنايـة الطبيـة بالسـجن المركـزي، ولم تسـتطع أسرتـه اسـتلام جثتـه ودفنهـا مباشرة بسـبب اشـتراط جماعـة الحـوثي عـلى الأسرة إحضـار جثـة لأحـد مقاتليهـا المحتجزيـن لـدى الحكومـة الشرعيـة في مـأرب، وعنـما تبـين لهـم عجـز الأسرة عـن ذلـك سـمحوا لهـم باسـتلام الجثـة ودفنهـا بعـد ضغـط مارسـته بعـض الوجاهـات الاجتماعيـة وبعـد دفـع مبلـغ مـالي بدعـوى أنهـا تكاليـف علاجـه في السـجن.

في ديسـمبر/ كانـون الأول 2019 تـوفي (توفيـق أحمـد اللحجـي ـ 23 عامـا) أثنـاء إسـعافه مـن معتقـل الصالـح بتعـز إلى أحـد المستشـفيات بعد أن رفضـت جماعة الحـوثي إسـعافه مرارا

مواليد تعز مديرية المخا عزلة السماسم.

تـم اختطافـه مـن محافظـة تعـز مديريـة المخـا مـن الشـارع بتاريـخ 2016/2/25

أخفـي لمـدة سـتة أشـهر لا تعلـم عنـه أسرتـه شـيئاً ثـم سـمح لـه بالتواصـل هاتفيـاً مـع أسرتـه.

وعنـد اسـتماع فريـق الرابطـة للمفـرج عنـه مـن سـجن الصالـح عبـد الحميـد جعفـر تحـدث لنـا عـما تعـرض لـه توفيـق مـن التعذيـب الجسـدي حيـث كان يتـم التحقيـق معـه باسـتخدام كل وسـائل العنـف والتعذيـب مـن الصعـق بالكهربـاء والـضرب بالعـصي عـلى كل أنحـاء جسـمه وبعـد مـدة تدهـورت حالتـه الصحيـة مـما تسـبب بإصابتـه بالفشـل الكلـوي ثـم أصيـب بعـد ذلـك بإسـهال حـاد لدرجـة أنـه كان يغمـى عليـه ولا يسـتطيع تنـاول الطعـام لمـدة يومـين.

كـما اسـتمع فريـق الرصـد إلى اثنـين مـن زمـلاء الضحيـة ذكـروا أنـه كان مصابـاً بمـرض تكـسرات الـدم (فقـر الـدم المنجـلي) وأنـه كان يـصرخ مـن الألم عنـد ضربـه وتعذيبـه ويقـول لهـم: أنـا عنـدي تكـسرات في الـدم، ولكنهـم يسـتمرون في ضربـه دون اكـتراث لحالتـه.

وفي ديسمبر 2019 تدهورت حالته الصحية إلى حد كبير مما اضطر الحوثيين إلى نقله إلى أحد المشافي ولكنه فارق الحياة وهو في الطريق إلى المستشفى، وقام أحد المشرفين الحوثين بالاتصال بوالدته وقال لها بأن تأتي لزيارة ولدها وفي اليوم التالي اتصلوا بها وقالوا لها إن ولدها قد توفي.

تقول أم الضحية: عندما ذهبت لاستلام جثة ولدي ذهبوا بي أولاً إلى المحكمة وأعطوني أوراقاً للتوقيع عليها دون علمي ما الذي تحتويه هذه الأوراق لأنني أمية لا أستطيع القراءة ثم ذهبت لأخذ جثة ولدي وقد وجدت حول عينيه متغير لونها ووجود آثار للدم على فمه.

ج ـ الوفاة تأثراً بالتعذيب:

في يوم الجمعة 8 يونيو/ حزيران 2018 توفي الناشط (أنور أحمد محمد الركن) بعد يومين فقط من قيام جماعة الحوثي بإطلاق سراحه من معتقل الصالح بتعز

اختطفت جماعة الحوثي الصحفي والناشط السياسي أنور الركن في سبتمبر 2017 ولم تعلم أسرته باختطافه، يقول شقيق الضحية: (انقطعت أخبار أخي عنا ولم نعلم أين هو لمدة عشرة أشهر، وعند ذهاب أخي الأصغر إلى سجن الصالح لمتابعة وضع أحد معارفنا المحتجزين فيه فجأة وجد أنور وقد تعرف عليه بصعوبة بسبب ما أصابه من هزال شديد، كان وضعه سيئاً للغاية كان «جلد وعظم».

عندما ذهبنا للمطالبة بالإفراج عن أخي أنور قاموا بالإفراج عنه بسبب حالته الصحية السيئة، فخرج أخي وكان على «شفا الموت».

ذهبنا به الى أحد المستشفيات فحاول الأطباء تعويضه بالدم والمغذيات والأدوية والسوائل لأنه كان في حالة هزال شديد لكن لم يكن هناك أي استجابة أو تقبل من جسمه، وكان أخي بعد خروجه عند سؤالنا له ما التعذيب الذي تعرضت له؟ قال لنا أنه تعرض للحرمان من النوم والحرمان من الأكل وكانوا يحقنونه بإبر لا يعلم ماهي من شدة حرارتها وحرقتها كأنها « اسيد»(حمض هيدروفلوريك)، وقال الطبيب المعالج لحالته إن جسم أخي لا يستجيب للأدوية والمغذيات، وقد توفي أخي بتاريخ 8\6\2018 أي بعد خروجه بيومين فقط).

توفي الصحفي والناشط السياسي أنور الركن بعد خروجه من السجن بيومين فقط متأثراً بالتعذيب الذي تعرض له في معتقل مدينة الصالح بتعز

الإطار القانوني

الإطار القانوني

المـادة (3) مـن الإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان: لـكل فـرد الحـق في الحيـاة والحريـة وسـلامة شـخصه.

المـادة (6) مـن العهـد الـدولي الخـاص بالحقـوق المدنيـة والسياسـية: الحـق في الحيـاة حـق مـلازم لـكل انسـان وعـلى القانـون أن يحمـي هـذا الحـق ولا يجـوز حرمـان أحـد مـن حياتـه.

ونصـت **المـادة (7)** منـه عـلى: لا يجـوز لأحـد إخضـاع أحـدٍ للتعذيـب ولا للمعاملـة أو العقوبـة القاسـية أو اللاإنسـانية أو الحاطـة بالكرامـة، وعـلى وجـه الخصـوص لا يجـوز إجـراء أيـة تجـارب طبيـة أو علميـة عـلى أحـد دون رضـاه الحـر.

نصـت **المـادة (10)** عـلى أن: يعامـل جميـع المحرومـين مـن حرياتهـم معاملـة إنسـانية تحـترم الكرامـة الأصليـة في الشـخص الإنسـاني.

وفي اتفاقيـة مناهضـة التعذيـب وغـيره مـن ضروب المعاملـة أو العقوبـة القاسـية أو اللاإنسـانية أو المهينـة، والتـي صدقـت عليهـا اليمـن نصـت **المـادة (2)**: تتخـذ كل دولـة طـرف إجـراءات تشريعيـة أو إداريـة أو قضائيـة فعالـة أو أي إجـراءات أخـرى لمنـع أعـمال التعذيـب في أي إقليـم يخضـع لاختصاصهـا القضـائي، ولا يجـوز التـذرع بأيـة ظـروف اسـتثنائية أيـاً كانـت سـواءً أكانـت هـذه الظـروف حالـة حـرب أو تهديـداً بالحـرب أو عـدم اسـتقرار سـياسي داخـلي أو أيـة حالـة مـن حـالات الطـوارئ العامـة الأخـرى كمـبرر للتعذيـب، كـما لا يجـوز التـذرع بالأوامـر الصـادرة عـن موظفـين أعـلى رتبـة أو عـن سـلطة عامـة كمـبرر للتعذيـب.

ونصـت **المـادة (14)**: تضمـن كل دولـة طـرف في نظامهـا القانـوني إنصـاف مـن يتعـرض لعمـل مـن أعـمال التعذيـب وتمتعـه بحـق قابـل للتنفيـذ في تعويـض عـادل ومناسـب بمـا في ذلـك وسـائل إعـادة تأهيلـه عـلى أكمـل وجـه ممكـن وفي حالـة وفـاة المعتـدى عليـه نتيجـة لعمـل مـن أعـمال التعذيـب يكـون للأشـخاص الذيـن كان يعولهـم الحـق في التعويـض.

ونـص دسـتور الجمهوريـة اليمنيـة الفقـرة (48/ ب) عـلى أن:" كل إنسـان تقيّد حريتـه بـأي قيـد يجـب أن تصـان كرامتـه ويحظـر القسـر عـلى الاعـتراف أثنـاء التحقيقـات، وللإنسـان الـذي تقيّد حريتـه الحـق في الامتناع عـن الإدلاء بأيـة أقـوال إلا بحضـور محاميـه ويحظـر حبـس أو حجـز أي إنسـان في غـير الأماكـن الخاضعـة لقانـون تنظيـم السـجون ويحـرم التعذيـب والمعاملـة غـير الإنسـانية عنـد القبـض أو أثنـاء فـترة الاحتجـاز أو السـجن".

قصف أماكن الاحتجاز

”بقيت أربعة أيام أبحث عنه بين جثث الشهداء، كنت أراه وكأني لا أراه من شدة الصدمة أذهب ثم أعود، لم نستطع حتى لمسه فجثمانه الطاهر لا يحتمل حتى اللمس..“ شقيقة أحد الضحايا

قصف أماكن الاحتجاز

قصفت طائرات التحالف مبنى كلية المجتمع بمحافظة ذمار الذي كانت جماعة الحوثي تحتجز فيه عدد «182» محتجزاً في الدقائق الأولى من صباح يوم الأحد بتاريخ 2019/9/1 وراح ضحية هذه الحادثة «134» قتيلاً من المحتجزين وجُرح عدد «45» منهم، تمكنت الرابطة من التوثيق والتحقق من (41) حالة قتل و(12) حالة من الجرحى والمصابين الذين تم الإفراج عنهم بعد الحادثة.

وكان المبنى قد تعرض لقصف التحالف في 2015/6/7، وتهدمت أجزاء كبيرة منه، ومع ذلك اتخذت منه جماعة الحوثي مكانا لاحتجاز وإخفاء المختطفين والمحتجزين من المقاتلين.

الموقع ووصف المبنى:

كلية المجتمع في ذمار: تقع كلية المجتمع على بعد ثلاثة كيلو مترات من مدخل مدينة ذمار، وقد أنشئت وفقا للقرار الجمهوري رقم (7) لسنة 2011 والصادر بتاريخ 2011/1/15 وباشر الطلاب الدراسة فيها بدءاً من العام الدراسي 2013/2012 وكانت تتكون من خمسة مبانٍ مجهزة بقاعات دراسية ومكاتب إدارية، وعند سيطرة جماعة الحوثي على مدينة ذمار في العام 2014حولتها إلى مركز تدريب لعناصرها فاستهدفها طيران التحالف العربي بتاريخ 2015/6/7 وألحقت تلك الغارات أضرارا بالمبنى مما دفع جماعة الحوثي إلى إخلائها ثم قامت بتحويل أحد تلك المباني إلى معتقل تحتجز فيه معارضيها.

وصف المبنى:

يتألف المبنى الذي كانت تستخدمه جماعة الحوثي في احتجاز معارضيها من دورين، ويحتوي كل دور على عنبر واحد بمساحة تقريبية « 16×8 » متر يتكدس فيه قرابة « 100 » مختطف في المتوسط ويصل في بعض الأحيان إلى «160» في العنبر الواحد وكان يصل عدد المحتجزين في هذا المبنى إلى « 200 » في كثير من الأحيان، إضافة إلى غرف التحقيق والحجز الانفرادي الذي كان يمارس فيها التعذيب بحق المختطفين.

ما الذي حدث؟

يقول أحد الناجين من قصف كلية المجتمع:

في الساعة الثانية عشرة منتصف الليل وبعد أن أطفئت الأنوار وكان كل واحد منا على فراشه إذ بطيران التحالف يضرب على مبنى الكلية ب3 صواريخ في وقت واحد حتى سقط المبنى الأعلى على الأسفل وكان في الدور الثاني « 95» من المحتجزين ويعتقد أنهم قتلوا جميعا وكنت أنا في الدور الأول قريباً من الشبابيك التي فتحت بفعل الضغط فخرجت وهربت من المبنى وكان معي بعض الزملاء الهاربين ولاحقتنا غارات الطيران فيما كان يبدو أنه تعمد واضح في استهداف الناجين وقتل بعض الهاربين في تلك الغارات، وظللت أجري هاربا ومعي اثنان من المختطفين ولكنهم قبض عليهم قبل أن ندخل من بوابة المحافظة و شرع أحد المسلحين في ملاحقتي وهو يطلق النار ونجوت بأعجوبة منه بالجري المتعرج والشقلبة حتى وصلت إلى شوارع المدينة فاختفيت عن الأنظار حتى داويت جراحي الناتجة عن شظايا الرصاص المتفجر، ولكنني ظللت خائفا لا أستطيع النوم من شدة الصدمة ومن قلق الإعادة إلى السجن في حالة عرف عني الحوثيين شيئا حتى قرأت اسمي في قائمة القتلى التي أصدرتها الجماعة واستطعت بعدها الوصول إلى مناطق تحت سيطرة الحكومة الشرعية.

ضرب طيران التحالف على مبنى الكلية ب 3 صواريخ في وقت واحد حتى سقط الدور الأعلى على الأسفل وكان في الدور الثاني « 95» من المحتجزين ويعتقد أنهم قتلوا جميعا

ظل أهالي معظم الضحايا لأيام وهم لا يعلمون مصير أبنائهم هل هم من الناجين أم من ضمن الضحايا وتواصل عدد منهم بالصليب الأحمر الذي أفاد بدوره أنه لم يتلق قوائم بأسماء الضحايا من جماعة الحوثي وبعد مضي أسبوع تم رفع مذكرة رسمية من اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى التابعة لجماعة الحوثي للنائب العام بتاريخ 2019/9/7م مرفق بها أسماء الضحايا من القتلى والجرحى حيث بلغ عدد القتلى بحسب الكشف 142 قتيلا و42 جريحا إلا أن هذا الكشف برغم تأخر صدوره لم يكن دقيقا.فقد تضمن كشف القتلى أسماء بعض الأحياء وتسبب ذلك بحالة من الفزع لدى أهاليهم.

تقول زوجة أحد المختطفين (عندما قصفت قوات التحالف سجن كلية المجتمع أتى الناس ليقدموا لي التعازي بوفاة زوجي كون اسمه ضمن القتلى فأصبت بالفزع وانخرطت في البكاء الشديد، لكن زوجي اتصل بعدها وأخبرني أنه تم نقله إلى سجن الشمالية بذمار قبل واقعة

القصف، وبعد شهر من الحادثة قرأت في الجريدة الرسمية لجماعة الحوثي اسم زوجي أنه ضمن المفقودين تحت الركام فعاودني القلق كوننا ممنوعين من الزيارة أو الاتصال ولا نستطيع الاطمئنان عليه).

كما أن عدم وجود المعلومات الموثقة عن القتلى في القصف تسبب في ممارسة الابتزاز المالي لأسر الضحايا من قبل عناصر حوثية متنفذة.

عماد الدين عبد الناصر الوهاشي (17عاماً) - محافظة البيضاء

اختطفت جماعة الحوثي عماد الدين عندما كان في السابعة عشرة من عمره من منزله في محافظة البيضاء بتاريخ 2017/10/1م واقتادته إلى السجن المركزي بالبيضاء ـ كما علمت أسرته فيما بعد ـ ولم يسمحوا للضحية بالاتصال لأسرته ثم نقل إلى سجن الأمن السياسي ثم أعيد إلى السجن المركزي ولم تعلم أسرته عن تنقلاته أو تواريخ تلك التنقلات بسبب عدم السماح لهم بزيارته أو التواصل معه ثم نقل إلى كلية المجتمع بذمار وسمح له باتصال لوالده أخبره في الاتصال بأن هناك تبادل قريب للأسرى والمعتقلين برعاية الصليب الأحمر.

لم أجد سوى النصف العلوي من جثة ولدي وكانت قد بدأت بالتحلل بسبب التأخر في انتشال الجثث من تحت الأنقاض. والد أحد الضحايا.

والد أحد الضحايا.

وعندما سمع والد عماد بخبر قصف مبنى كلية المجتمع توجه إلى ذمار للبحث عن ولده ولكنه لم يعثر على ابنه ضمن الناجين ولم يعثر أيضا على جثته فاتصل به أحد أتباع جماعة الحوثي وطلب منه مبلغا من المال وحاول إيهامه أن ابنه عماد في صنعاء يتلقى دورة ثقافية وكان الأب يأمل ذلك، ولكنه في اليوم الخامس تلقى تأكيدا من زملاء عماد الناجين أنه كان ضمن ضحايا القصف وساعدهم أحد زملائه في التعرف على جثته والتي كانت عبارة عن النصف العلوي فقط من جسده، وكانت قد تغيرت بسبب بقائها تحت الأنقاض لأربعة أيام ثم وضعها في ثلاجة الموتى في مستشفى ذمار العام وهي لا تعمل بكفاءة؛ مما أدى إلى تحلل بعض الجثث وانبعاث رائحة التحلل منها؛ فأخذت أسرته جثته و دفن في مسقط رأسه بالبيضاء .

زيد علي أحمد معطي (33 عاماً) - محافظة إب

كان في طريقه للتسوق من مدينة يريم وتم إيقافه في نقطة الضورين (نقطة تفتيش تتبع الحوثيين بمحافظة إب) وتم اقتياده إلى الأمن السياسي بمحافظة إب مع صديقه الذي كان ذاهب للتسوق معه وظل رفيقه محتجزا في الأمن السياسي مدة شهر ثم أفرج عنه و أما زيد فنقل إلى السجن المركزي في إب بعد أن قضى شهرين في الأمن السياسي ثم نقل إلى كلية المجتمع، وعندما علمت أسرته بخبر القصف على الكلية توجهوا إلى مدينة ذمار وبحثوا عنه فلم يجدوه بين الجرحى أو بين الجثث فحاول أحد الحوثيين ابتزازهم وطلب منهم مبلغا من المال مقابل أن يخبرهم بمكانه موهما إياهم أنه لازال حيا فشكت أسرته بالأمر واشترطوا عليه لتسليمه المبلغ إحضار تسجيل بالصوت والصورة لزيد يثبت أنه لا زال حيا.

وفي اليوم الرابع علمت الأسرة بوصول جثث جديدة وهناك تعرفوا على جثة زيد وتم دفنه.

وقد تمت عملية رفع الأنقاض بتباطؤ شديد حتى بدأت الجثث بالتحلل

عبده يحيى محسن الفقيه (22 عاماً) - محافظة المحويت

تم اختطافه في نقطة الحوبان في محافظة تعز (تتبع جماعة الحوثي) وهو في طريقه إلى المحويت قادما من عدن بتاريخ 2018/3/28 وتم احتجازه في سجن مدينة الصالح لمدة ثلاثة أيام ثم نقل إلى سجن كلية المجتمع بذمار وهناك استطاع أن يتواصل سرا مع أسرته ويخبرهم بمكان احتجازه، وكان اتصاله الأخير قبل القصف بيوم واحد يطلب فيه إرسال مبلغ مالي له، وعندما علمت أسرته بالقصف توجه والده إلى مدينة ذمار وبحث عن جثة ولده ولم يجدها سوى في اليوم السابع حيث كانت لا تزال تحت الأنقاض وكانت قد بدأت بالتحلل فتم دفنه بتاريخ 2019/9/8.

زيارة فريق الرابطة لموقع القصف:

وقد قام فريق الرابطة بالانتقال إلى موقع القصف، وعاين الفريق موقع السجن الذي تم قصفه ووقف الفريق على حجم الدمار الهائل الذي تعرض له مبنى كلية المجتمع، كما قام الفريق بزيارة مستشفى ذمار والتقى الفريق بعض المسعفين الذين شاركوا في إسعاف الضحايا، وتحدث إليهم كما عاين الفريق الحاوية المبردة التي تضم أشلاء الضحايا والجثث المجهولة من قتلى القصف وكانت تقطر ماء من إحدى زواياها ورائحة تحلل الجثث تعم المكان المحيط بالحاوية مما يدل على أنها تظل لفترات دون تبريد، كما أن كثيرا من الأسر استلمت الجثث وقد بدأت بالتحلل حيث أفاد أهالي الضحايا أن الجثث كانت ملقاة بعضها فوق بعض دون تبريد أو استعمال لوسائل تحفظ الجثث من التحلل.

ورأى الفريق الصور التي التقطت للضحايا والأشلاء التي وصلت إلى المستشفى واستمع لبعض الأهالي الذين كانوا متواجدين وقتها للبحث عن جثث ذويهم.

وقام فريق رصد الرابطة بزيارة (41) أسرة من أسر الضحايا وتقديم التعازي لهم في كل من تعز وصنعاء وإب وذمار والبيضاء.

كما حضر فريق الرابطة عملية دفن الجثث المجهولة بتاريخ 3 ديسمبر2019 بحضور ممثلين عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وكان عدد الجثث المدفونة يومها 72 جثة أغلبها كانت جثثاً غير مكتملة أو محترقة بالكامل ولم تعد ملامحها واضحة، مما أشكل على ذويهم تمييزهم.

تنص القاعدة 115 من القواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني: (تعامل جثث الموتى بطريقة تتسم بالاحترام وتحترم قبورهم وتصان بشكل ملائم)

الوقائع:

أنس ياسين الحمادي (25 عام)، سليمان ياسين الحمادي (23 عام) ـ صنعاء

كانا يقيمان في العاصمة صنعاء و قررا السفر إلى سيئون للبحث عن فرص عمل وأثناء مرورهما بنقطة (أبو هاشم) التابعة لجماعة الحوثي تم توقيفهما واخفاؤهما في سجن رداع ولم يسمحوا لهما مطلقا بالتواصل مع أسرتهما و التي شرعت بالبحث عنهما بعد انقطاع التواصل معهما فقدمت بلاغات لوزارة الداخلية وقامت بنشر صورهما في الصحيفة الرسمية كمفقودين ، ثم فوجئت الأسرة باتصال منهما بعد ثلاثة أشهر فأخبرهم أنس أنه تم نقلهما من سجن رداع الذي احتجزا فيه مدة ثلاثة أشهر إلى سجن في مدينة إب و أن الزيارة ممنوعة عليهما ثم تم نقلهما إلى سجن كلية المجتمع بذمار وأيضا لم يسمح للأسرة بزيارتهما، حاول والدهما بشتى الطرق الإفراج عنهما فاستخرج الضمانات من عاقل الحارة و مشايخ و نافذين ولكن محاولاته باءت بالفشل فتوفي قهرا وكمدا بعد عام من اختطاف ولديه.

قالت والدتهما: (في تاريخ 2019/8/23 تلقينا الاتصال الأخير من أنس وتحدث فيه عن اشتياقه لطعام من صنعي وخصوصا الكعك والعشار - نوع من المخللات المحلية - والسمن البلدي، ثم فجعت بخبر قصف كلية المجتمع بعد أسبوع من اتصال أنس الأخير وحاولنا التواصل مع قيادات حوثية في سجن ذمار ومع الصليب الأحمر في صنعاء ولكن دون جدوى حتى نشر الحوثيون أسماء الضحايا في منشور رسمي صادر عن اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى التابعة لرئاسة هيئة الأركان في وزارة الدفاع يفيد بمقتل 142 من المحتجزين ومن ضمنهم أبنائي الإثنين أنس وسليمان ياسين الحمادي)

وعند المطالبة بجثتيهما أفاد المعنيون أنه لا توجد جثث ولا حتى أشلاء لهما وتم دفنهما ضمن الأشلاء والجثث المجهولة في الدفن الجماعي مطلع ديسمبر 2019.

عبد المطلب محمد عبد الله الإدريسي (41 عاماً) ـ محافظة تعز

اختطفه مسلحون تابعون لجماعة الحوثي بمحافظة حجة مديرية الشاهل ـ والتي كان يعمل فيها مساعد طبيب في أحد مراكزها الطبية ـ بتاريخ 2016/6/31، بينما كان في أحد المساجد ينتظر وقت الإفطار في أحد أيام شهر رمضان وتم اقتياده إلى سجن في محافظة حجة ثم نُقل إلى سجن مجهول وسمح له بالاتصال لأسرته فأخبرهم أنه لا يعلم مكان احتجازه وظل مخفياً لمدة ثلاثة أشهر ثم نُقل إلى كلية المجتمع وكان يسمح له فقط بالتواصل هاتفيا مع أسرته لطلب إرسال مبالغ مالية له ولم يكن يسمح لأسر المختطفين بالزيارة في سجن كلية المجتمع. وكون الضحية مساعد طبيب فقد حاول مساعدة زملائه المختطفين في تشخيص الأمراض التي كانوا يصابون بها وهو أول من

كشف عن الإصابة بمرض السل الرئوي بين أوساط المحتجزين في كلية المجتمع ونظرا لرجاحة عقله وسداد رأيه كان الضحية مرجعا لزملائه ومتحدثا باسمهم أمام العناصر الأمنية لجماعة الحوثي.

وتحكي زوجة الضحية: بعد قصف مبنى كلية المجتمع بتاريخ 2019/9/1، ذهب شقيق زوجي للبحث عنه في مستشفى ذمار العام ووجد صورته معلقة على جدران المستشفى ضمن صور القتلى من الضحايا فاتصل بوالدته وخالته وطلب منهما الحضور للتعرف على الجثة التي كانت قد تغيرت بسبب سوء حفظ الجثث وتم التعرف عليها واستلامها، وتم دفنه في المقبرة المقابلة لمستشفى ذمار.

تقول زوجة عبد المطلب الإدريسي: (تلقيت خبر استشهاد زوجي تحت قصف سجن كلية المجتمع، ولم أصدقه لقد رفض قلبي تقبل هذه الفاجعة، وبقيت متيقنة أن زوجي مازال حياً، حتى أن حفل نجاح ابني في مدرسته الإعدادية كان في نفس اليوم، وقررت الذهاب إلى حفلة ابني وعدم تركه وحيداً دون أم وأب، قلت حينها لنفسي: يكفيه غياب أبيه المختطف).

تقول زوجة عبد المطلب الإدريسي: (تلقيت خبر استشهاد زوجي تحت قصف سجن كلية المجتمع، ولم أصدقه لقد رفض قلبي تقبل هذه الفاجعة، وبقيت متيقنة أن زوجي مازال حياً، حتى أن حفل نجاح ابني في مدرسته الإعدادية كان في نفس اليوم، وقررت الذهاب إلى حفلة ابني وعدم تركه وحيداً دون أم وأب، قلت حينها لنفسي: يكفيه غياب أبيه المختطف).

محمد علي عبده البسباس (27 عاماً) – محافظة تعز

اختطفه مسلحون يتبعون جماعة الحوثي عند نقطة تفتيش الدحي في تعز، وهو في طريقه لشراء بعض الاحتياجات المعيشية لأسرته بتاريخ 2015/11/1، تم احتجازه في مدرسة الحياة في حي المطار بتعز، ثم نُقل إلى بيت علي محسن أحد السجون السرية لجماعة الحوثي بصنعاء وظل لمدة خمسة أشهر مخفياً قسراً، ثم نُقل إلى السجن المركزي بصنعاء ظل فيه أكثر من ثلاث سنوات.

تعرض طيلة فترة احتجازه لعدد من الانتهاكات أبرزها احتجازه مع المختلين عقلياً في السجن المركزي لعدة أشهر، ثم أخبره المشرفون الحوثيون أنه ضمن صفقة تبادل جماعية وتم نقله إلى مدينة الصالح ولكن اتفاقية التبادل لم تتم فنُقل الضحية إلى سجن كلية المجتمع بذمار وكان اخر اتصال له بأسرته بتاريخ 2019/8/5، أخبرهم أنه متواجد في سجن كلية المجتمع بذمار وطلب منهم ارسال بعض المال له.

وأفاد شقيقه: عندما بلغنا خبر قصف كلية المجتمع بذمار ذهبت للبحث عنه فلم أجده بين الجرحى ولم أجد صورته بين صور القتلى ولكنني وجدت بعض أشلاء أخي وقد تعرفت عليها من خلال رجل واحدة من جثته كان عليها اثار عملية جراحية فقمت بدفن تلك الرجل في مقبرة بذمار.

تقول أم محمد البسباس: (لقد بحثت عن ابني بعد اختطافه كثيراً، وبعت كل شيء معي حتى أنبوبة الغاز المنزلي؛ لأدفع الأموال للوساطات، وكنت أنتظره كل يوم، والآن أعادوا إليّ أقدامه فقط..

حتى وهو ميت لم تكتحل عيني برؤية وجهه وتقبيله).

تقول أم محمد البسباس: (لقد بحثت عن ابني بعد اختطافه كثيراً، وبعت كل شيء معي حتى أنبوبة الغاز المنزلي؛ لأدفع الأموال للوساطات، وكنت أنتظره كل يوم، والآن أعادوا إليّ أقدامه فقط..

حتى وهو ميت لم تكتحل عيني برؤية وجهه وتقبيله).

أسعد سعيد حكيمي (21 عاماً) - أبين مديرية خنفر

يحكي والد الضحية: كان أسعد طالبا في كلية التجارة ومع حلول الإجازة قرر الذهاب إلى مدينة تعز من أجل العمل فيها وتوفير مصاريف الدراسة للعام التالي؛ فاشتغل حمالا في وكالة البعداني وكان ينام قريبا من محل عمله حتى جاءه مسلحون من جماعة الحوثي في منتصف ليلة 2018/2/2 واقتادوه إلى سجن مدينة الصالح بتعز وظل هناك مدة أربعة أشهر ثم تم نقله إلى سجن كلية المجتمع بذمار ولم نعلم بنقله إلا من أحد المعتقلين المفرج عنهم ولم يسمح لنا بزيارته طوال فترة احتجازه واتصل بنا مرتين فقط كان يتوسل فيها لي أن أجد له حلا للخروج من هذا المكان وخاصة وهو يرى مرض السل الرئوي يفتك بزملائه، وبعد جهود مضنية استطعت أن استكمل إجراءات الضمانة من أجل الإفراج عن ولدي ولكني فوجئت بخبر قصف مبنى السجن فتواصلت مع الصليب الأحمر وكلي أمل أن يكون ابني ضمن الناجين ولكن الصليب الأحمر طلب مني أن آتي إلى مستشفى ذمار العام من أجل التعرف على جثة ولدي وعند وصولي إلى المستشفى وجدت نصف جثة فقط فدفنتها وعدت إلى منطقتي.

> عند وصولي إلى المستشفى وجدت نصف جثة فقط فدفنتها وعدت إلى منطقتي

صلاح عبد المحسن علي عبد العزيز العديني (27 عاماً) - محافظة إب

اختطف الضحية في أبريل 2018م من نقطة «أبو هاشم» التابعة لجماعة الحوثيين في مدينة رداع واقتادوه إلى السجن المركزي بمحافظة إب وبعد عام تم نقله إلى سجن كلية المجتمع بمحافظة ذمار، وكانت الاسرة تلقت وعودا بالإفراج عنه قبل القصف بأربعة أيام، وذكر شقيق الضحية انهم حين علموا بخبر القصف ذهب والده ووالدته للبحث عن صلاح ولكنهم لم يجدوا من جثته إلا الرأس فقط والبقية أشلاء فتم دفن ما وجدوه من بقايا جسد الضحية.

> ذهب والده ووالدته للبحث عن صلاح ولكنهم لم يجدوا من جثته إلا الرأس فقط والبقية أشلاء

شمسان علي فارع غرافة (36 عاماً) - محافظة إب

تم اختطاف شمسان من قبل مجموعة مسلحة من منزله وأمام أطفاله بتاريخ 2018/12/11 وعند سؤال أسرته الخاطفين عن سبب احتجازه أخبروهم بأنهم يريدون منه كتابة تعهد بعدم الالتحاق بالشرعية وسيعيدونه مباشرة بعد كتابة التعهد ولكن أسرته تفاجأت بنقله إلى سجن البحث الجنائي بإب، قال شقيقه الذي استطاع زيارته: (وجدت في أخي آثار خدوش وجروح مما يدل على تعرضه للتعذيب ثم نقل إلى السجن المركزي بإب ثم أخفي ولم نعلم عنه شيئا حتى تفاجأنا بورود اسمه ضمن قائمة القتلى في قصف كلية المجتمع فذهبنا إلى ذمار ولم نجد جثة له أو حتى أشلاء وأخبرونا أنه كان ضمن الأشلاء التي ستدفن بشكل جماعي).

ياسر أحمد قائد الجعشني (43 عاماً) - محافظة إب

تحكي زوجة الضحية:

(اختطف مسلحون حوثيين زوجي ياسر من جوار بيته وهو متجه إلى مدرسته التي كان يعمل مديرا لها بتاريخ 2017/3/19 دون ذنب ارتكبه واقتاده المسلحون إلى مبنى الأمن السياسي في محافظة إب وظل مخفيا هناك لمدة شهرين ثم سمح لنا بزيارته وبعد أن قضى عاما وسبعة أشهر في الأمن السياسي نقل إلى سجن مدينة الصالح في تعز ثم إلى كلية المجتمع بذمار واتصل بنا من هناك يطلب منا مبلغا من المال وعندما وصلنا خبر القصف ذهب بعض أفراد أسرته إلى ذمار ووجدوا اسم زوجي ضمن المتوفين ولكنهم لم يجدوا جثته وظلوا لمدة عشرة أيام يبحثون عن جثة أو أشلاء ولكنهم لم يجدوا شيئا).

أصيبت أم ياسر الجعشني بصدمة نفسية حادة، كل يوم تبكي، وكل ليلة تقف على نافذة البيت تبكي وتناديه: «ياسر جاوبني، أين أنت يا ابني؟»

وأي شخص يحاول أن يهدئ من روعها، تصيح بأعلى صوتها: ابني لم يمت، إذا مات أين جثته؟ هاتوا لي جثته لأصدقكم..

لم يستطع أحد تعزيتها

أصيبت أم ياسر الجعشني بصدمة نفسية حادة، كل يوم تبكي، وكل ليلة تقف على نافذة البيت تبكي وتناديه: «ياسر جاوبني، أين أنت يا ابني؟»

وأي شخص يحاول أن يهدئ من روعها، تصيح بأعلى صوتها: ابني لم يمت، إذا مات أين جثته؟ هاتوا لي جثته لأصدقكم..

لم يستطع أحد تعزيتها

إبراهيم عبد العزيز فرحان خالد (21 عاماً) - محافظة تعز

أختطف الضحية بتاريخ 2017/7/15 من نقطة تفتيش تتبع جماعة الحوثي في شارع الستين الشمالي بتعز بعد أن أجبره المسلحون على النزول من السيارة التي كان يستقلها، واقتادوه إلى سجن مدينة الصالح الذي ظل محتجزا فيه مدة سبعة أشهر ، ثم نقلوه إلى سجن في محافظة إب ظل فيه عاما كاملا ،ثم نقلوه إلى سجن كلية المجتمع بمحافظة ذمار، وكان أخر تواصل له بأسرته عبر اتصال قبل القصف بأربعة أيام طلب منهم إرسال مبلغ من المال كمصاريف ، يقول والد الضحية: (بعد أن علمنا بخبر القصف ذهب ابني للبحث عن أخيه لكنه لم يجد جثته فقالوا له أن إبراهيم كان في الدور الثاني و أن جميع من كانوا هناك قتلوا وتحول معظمهم إلى أشلاء)

وتم دفنه في الدفن الجماعي في ذمار.

بعد أن علمنا بخبر القصف ذهب ابني للبحث عن أخيه لكنه لم يجد جثته فقالوا له أن إبراهيم كان في الدور الثاني وأن جميع من كانوا هناك قتلوا وتحول معظمهم إلى أشلاء.

محمد معروف النواب (25 عاماً) - صنعاء

كان محمد يعمل بائعا متجولا لبيع المثلجات (الآيسكريم) وذهب للعمل في مأرب بحكم أنها محافظة حارة وسيجد الآيسكريم رواجا هناك وعندما أراد العودة إلى صنعاء كون أسرته تقيم فيها تم احتجازه في نقطة أبو هاشم في رداع بتاريخ 2018/1/5م وظل محتجزا في سجن رداع مدة شهرين ثم نقل إلى السجن المركزي بذمار واستطاع والده زيارته مرتين واتصل لوالدته وهو يشكو لها نقص الغذاء الحاد في السجن وتقول والدته: (بعد مضي شهر على نقله إلى السجن المركزي بذمار اتصل أحد العناصر الأمنية في السجن المركزي بنا وطلب منا إرسال مبلغ « 53000» مقابل الإفراج عنه وبالفعل أرسلنا له المبلغ المطلوب رغم ظروفنا المعيشية القاسية ولكننا فوجئنا بنقله إلى سجن كلية المجتمع بدلا عن الإفراج عنه وكانت الزيارات ممنوعة والسماح بالاتصال نادر جدا).

أصيب الضحية بالسل الرئوي نتيجة العدوى التي انتشرت في السجن وساءت حالته واتصل لأسرته قبل القصف بأسبوعين وحدث والدته عن معاناته من المرض وعن هزال جسمه بفعل نقص التغذية، وبعد القصف ذهب والده للبحث عنه فوجد صورة ابنه ضمن صور القتلى المعلقة وبعد شهرين استلم جثة ولده وقام بدفنها.

تقول أم محمد النواب: (كان يتصل بي يخبرني يا أمي أنا مريض أنا جائع، وكنت أجمع له ما أستطيعه وأرسلها له، ولم تكن مبلغاً كبيراً فأنا معدمة، وابني محمد هو الذي كان يسعى لكسب لقمة عيشنا، لقد كان أملي أن ابني سيعوضني عن الأيام المُرة التي عشتها فقد تحملت الكثير من العناء طوال حياتي.. ذهب محمد ولم يعد ولن أراه مرة أخرى، لكنه لا يفارق عيوني وينبض في قلبي) والدة أحد الضحايا

وعن وضع الجرحى في واقعة قصف كلية المجتمع تحدث إلينا:

(س. ق) 25 عاماً - محافظة إب

تم اختطافه في يوم الخميس الموافق 2016/2/29 وهو في طريقه من مدينة تعز متجهاً نحو مدينة القاعدة بمحافظة إب، من نقطة تفتيش مفرق شرعب وتم اقتياده إلى إدارة أمن التعزية وظل هناك يومين ثم احتجازه في سجن مدينة الصالح لمدة أربعين يوماً ثم نقلوه الى سجن كلية المجتمع بذمار ومكث فيه قرابة عامين وهناك ظل الى يوم قصف السجن من قبل طيران التحالف وتحدث عن نفسه: كنت منتظرا للموت شعور لا يمكن وصفه وكأنني في حلم وشعرت أنني لن أخرج وأنا على قيد الحياة. شعور مؤلم وأنا أرى الناس يموتون من

حـولي لا أريـد أن أتذكـر ذلـك لأننـي أتعـب وأمـرض أريـد أن أنـسى.

كان (س. ق) ضمـن الجرحـى الذيـن تـم اسـعافهم للمستشـفى حيـث أفـاد أنـه ظـل بـين الأنقـاض قرابـة ثـلاث سـاعات حيـث جرحـت سـاقه وتورمـت.

وفي المستشـفى ظـل يومـين ونصـف للعـلاج الـذي وبحسـب إفادتـه كان شـكلياً أكـثر منـه واقعيـاً حيـث كان يتـم التظاهـر بالاهتـمام بعلاجهـم إذا كانـت هنـاك كامـيرات أو منظـمات تطلـع عـلى أوضاعهـم وإذا مـا ذهبـت الكامـيرات والتصويـر والمنظـمات أهملوهـم.

ويقـول الضحيـة: بعـد يومـين في المستشـفى نقلـوني الى سـجن الغربية بذمـار وظللـت هنـاك مـدة أسـبوعين وتلقيـت هنـاك بعـض الرعايـة الصحية.

وبعدهـا تـم نقـلي إلى السـجن المركـزي بصنعـاء حيـث ظللـت هنـاك مـدة أسـبوعين إلى أن جـاء قـرار العفـو العـام وتـم الافـراج عنـي وعـن جميـع الناجـين في قصـف كليـة المجتمـع بتاريـخ 2019/9/30.

موقف قوات التحالف العربي من الحادثة:

في مؤتمـر صحفـي للمتحـدث الرسـمي لقـوات التحالـف العـربي تـركي المالـكي بتاريـخ 2019/9/2م اسـتعرض التصويـر الجـوي مـن الطائـرة أثنـاء القصـف وتحـدث أن ذلـك كان لاسـتهداف مخـازن سـلاح وطائـرات مسـيرة.

وفي اتصـال قنـاة الحـدث بتاريـخ 2019/9/1م معـه قـال المالـكي: إن جماعة الحـوثي تحـاول المتاجـرة بالشـعب اليمنـي وتحـاول المتاجـرة بالأطفـال وكل شيء في اليمـن وقـال إن الإعـلام المضلـل لجماعـة الحـوثي ذكـرت بعـد الاسـتهداف مبـاشرة أن التحالـف اسـتهدف كليـة المجتمـع بذمـار واليـوم هنـاك روايـة جديـدة أنـه كان اسـتهدافا لأحـد السـجون.

وبالرغـم مـن جـرم الحادثـة وخاصـة أن سـجن كليـة المجتمـع كان معروفـا للصليـب الأحمـر وسـائر المنظـمات الدوليـة المهتمـة بالشـأن اليمنـي إلا أن قـوات التحالـف لم تتعامـل مـع الحادثـة بمسـؤولية و بـدت غـير آبهـة بالعـشرات مـن الضحايـا رغـم ارتكابهـا جريمـة تعـد مـن الانتهـاكات الجسـيمة للقانـون الـدولي الإنسـاني والتـي حُـددت في البروتوكـول الإضـافي لعـام **1977 (المـادة 11والمـادة 85)** بـ (تعريـض الأشـخاص الذيـن هـم في قبضـة الخصـم أو المعتقلـين أو المحتجزيـن أو المحرومـين مـن حريتهـم نتيجـة النـزاع المسـلح، لخطـر جـدي يتهـدد صحتهـم وسـلامتهم البدنيـة أو العقليـة...)، وسـواء اقترفـت عـن عمـد وسـببت وفـاة أو أذى بالغـاً بالجسـد أو بالصحـة، أو جعلـت السـكان المدنيـين أو الأفـراد المدنيين هدفـاً للهجوم، أو شـنت هجومـاً عشـوائياً يصيـب السـكان المدنيـين أو الأعيـان المدنيـة عـن معرفـة بـأن مثـل هـذا الهجـوم يسـبب خسـائر بالغـة في الأرواح أو إصابـات بالأشـخاص المدنيـين أو أضراراً للأعيـان المدنيـة، ويشـكل ذلـك جريمـة حـرب.

كـما لم تعلـن قـوات التحالـف العـربي حتـى اللحظـة عـن أي تحقيـق في

هذه الجريمة كما تنص القواعد العرفية في القانون الدولي الإنساني أنه: (يجب على الدول أن تحقق في جرائم الحرب التي يزعم ارتكابها من قبل مواطنيها أو قواتها المسلحة على أراضي الغير أو على أراضيها ومحاكمة المشتبه بهم عند الاقتضاء، ويجب أن تحقق ايضاً في جرائم الحرب الاخرى الداخلة ضمن اختصاصها ومحاكمة المشتبه بهم عند الاقتضاء).

لم تتعامل قوات التحالف العربي بمسؤولية وبدت غير آبهة بالعشرات من الضحايا رغم ارتكابها جريمة تعد من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني

الإطار
القانوني

الإطار القانوني:

القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ينطبقان على النزاع المسلح القائم في اليمن، وفي مثل هذه النزاعات تعتبر القوات المشاركة في النزاع ملزمة باتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكولين الإضافيين وبقواعد القانون الدولي الإنساني العرفي المنطبقة حيث تنص القاعدة (121) من القواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني:

(يوضع الأشخاص المحرومون من حريتهم في أماكن بعيدة عن منطقة القتال وتؤمن لهم الرعاية والظروف الصحية).

وتنص اتفاقية جنيف الرابعة في **المادة (83)** أنه: (لا يجوز للدولة الحاجزة أن تقيم المعتقلات في مناطق معرضة بشكل خاص لأخطار الحرب).

المادة (88) من اتفاقية جنيف الرابعة تنص على: (تنشأ في جميع المعتقلات المعرضة للغارات الجوية وأخطار الحرب الأخرى مخابئ مناسبة وبعدد كافٍ لتأمين الحماية اللازمة، وفي حالات الإنذار بالغارات يسمح للمعتقلين باللجوء إليهما بأسرع ما يمكن)

تنص القواعد العرفية في القانون الدولي الإنساني أنه: (يجب على الدول أن تحقق في جرائم الحرب التي يزعم ارتكابها من قبل مواطنيها أو قواتها المسلحة على أراضي الغير أو على أراضيها ومحاكمة المشتبه بهم عند الاقتضاء، ويجب أن تحقق أيضاً في جرائم الحرب الأخرى الداخلة ضمن اختصاصها ومحاكمة المشتبه بهم عند الاقتضاء).

وقررت **المادة (48)** من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977:(تعمل أطراف النزاع على التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين، وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، ومن ثم توجه عملياتها ضد الأهداف العسكرية دون غيرها، وذلك من أجل تأمين احترام وحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية)

من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والتي حُددت في البروتوكول الإضافي لعام **١٩٧٧(المادة** ١١و**المادة 85)** بـ (تعريض الأشخاص الذين هم في قبضة الخصم أو المعتقلين أو المحتجزين أو المحرومين من حريتهم نتيجة النزاع المسلح، لخطر جدي يتهدد صحتهم وسلامتهم البدنية أو العقلية...)

يجب على الدول أن تحقق في جرائم الحرب التي يزعم ارتكابها من قبل مواطنيها أو قواتها المسلحة على أراضي الغير أو على أراضيها.
القانون الدولي الإنساني

02

الاعتداء على الحق في الحرية

ثانياً: الاعتداء على الحق في الحرية:

أ- الاختطاف والاعتقال التعسفي:

رصدت رابطة أمهات المختطفين تعرض (1799) مدني للاختطاف والاعتقال التعسفي خلال الفترة (2018- 2022) في كل من (صنعاء، عدن، تعز، مأرب، ذمار) منهم «1427» مدني أقدمت جماعة الحوثي على اختطافهم بينهم (117) امرأة، استطاعت فرق الرصد بالرابطة من توثيق (70) حالة، منها (7) لنساء تعرضن للاختطاف من قبل جماعة الحوثي. ورصدت (280) مدني اعتقلتهم قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي بينهم (3) نساء، تم التحقق والتوثيق مع (49) حالة بينهم امرأتين، وتم رصد (92) مدني اعتقلتهم الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة الشرعية بينهم امرأة، قام فريق الرصد بالتحقق والتوثيق مع (18) حالة اعتقال تعسفي في كل من (مأرب، تعز).

والجدول أدناه يوضح حالات الاختطاف والاعتقال التعسفي التي رصدتها فرق الرصد في رابطة أمهات المختطفين:

احتجاز تعسفي							
م	المحافظة	2018	2019	2020	2021	2022	الإجمالي
1	صنعاء	236	38	67	97	71	509
2	عدن	54	18	25	109	74	280
3	مأرب	0	11	21	39	7	78
4	تعز	118	25	37	154	29	363
5	ذمار	94	161	188	56	70	569
الإجمالي		502	253	338	455	251	1799

مخطط بياني رقم (3) يوضح عدد المحتجزين تعسفاً
خلال الفترة (2018ـ 2022)

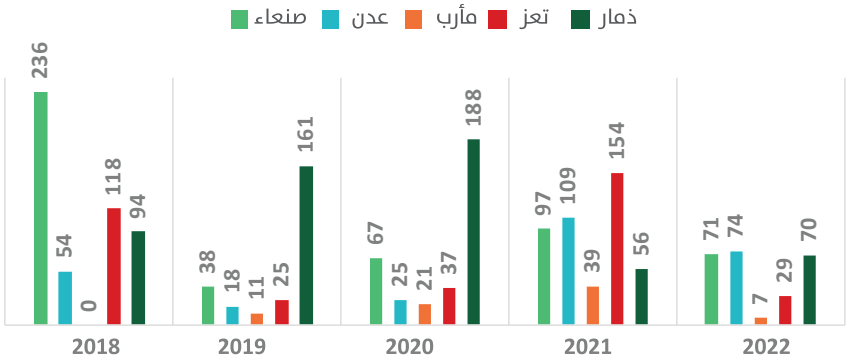

وعن الجهات التي تورطت في تلك الانتهاكات تتحمل جماعة الحوثي مسؤولية (1427) حالة اختطاف منها (117) امرأة، وتتحمل قوات الحزام الأمني مسؤولية (280) حالة اعتقال تعسفي في مدينة عدن وتتحمل الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة الشرعية في مدينتي مأرب وتعز (92) حالة اعتقال تعسفي كما هو موضح في الجدول أدناه:

م	الجهة	احتجاز تعسفي
1	الحوثي	1427
2	الحزام الأمني	280
3	الحكومة الشرعية	92
	الإجمالي	1799

طالت الاختطافات والاعتقالات كافة شرائح المجتمع، من صحفيين وأكاديميين وطلاب وعمال، معارضين سياسيين وناشطين في مجال العمل الإنساني، سواءً من الرجال أو النساء، ولم تقتصر هذه الانتهاكات على الأفراد فقط بل أن جهات الانتهاك المتمثلة بجماعة الحوثي وقوات الحزام الأمني بعدن والقوات التابعة للحكومة المعترف بها دوليا قد أقدمت على الاختطاف الجماعي للمدنيين، واختطاف واعتقال النساء، إضافة إلى ظروف الاحتجاز السيئة التي عانى منها المختطفين والمعتقلين لدى جميع جهات الانتهاك.

مخطط رقم (4) يوضح عدد المحتجزين تعسفا
خلال الفترة (2018ـ 2022) مع بيان جهات الانتهاك

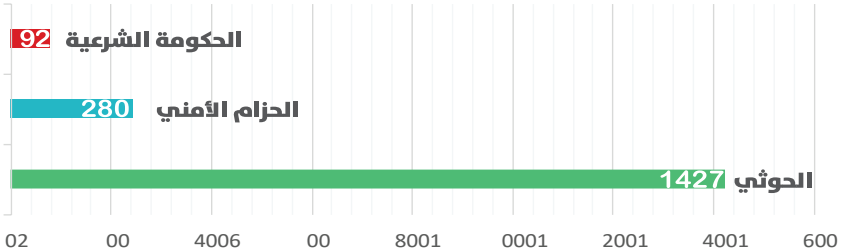

عدد المحتجزين تعسفاً
خـلال الفترة (2018ـ 2022)

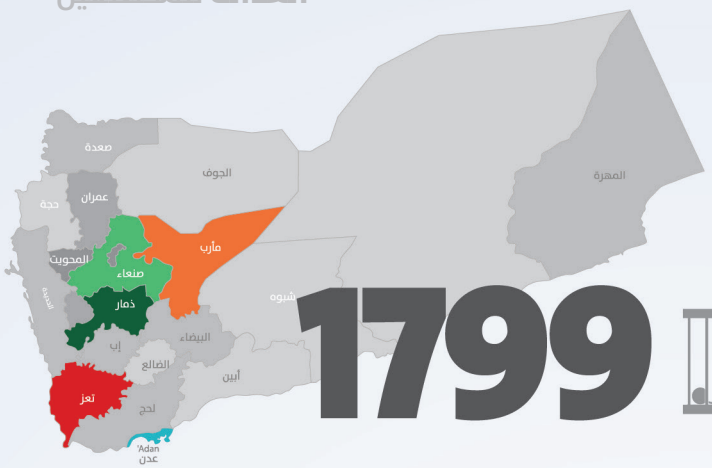

1799

2018 — 502

صنعاء	236
عدن	54
مأرب	0
تعز	118
ذمار	94

2019 — 253

صنعاء	38
عدن	18
مأرب	11
تعز	25
ذمار	161

2020 — 338

صنعاء	67
عدن	25
مأرب	21
تعز	37
ذمار	188

2021 — 455

صنعاء	97
عدن	109
مأرب	39
تعز	154
ذمار	56

2022 — 251

صنعاء	71
عدن	74
مأرب	7
تعز	29
ذمار	70

إجمالي عـدد المحتجزين تعسفاً خلال الفترة (2018ـ 2022) لكل محافظة

ذمار **569** تعز **363** مأرب **78** عدن **280** صنعاء **509**

الوقائع:

في يـوم السـبت 6 أغسـطس - آب 2022 اعتقلـت قـوات الحـزام لأمنـي بعـدن الصحفـي أحمـد ماهـر وشـقيقه

تـم اعتقـال الصحفـي أحمـد ماهـر بتاريـخ 2022/8/6 مـن أمـام منزلـه في مدينـة عـدن بحـي الشـيخ عثـمان بعـد أن تـم اسـتدراج شـقيقه ميـاس إلى خـارج البيـت واحتجـازه لـدى المسـلحين الذيـن كانـوا أمـام المنـزل ينتظـرون خـروج أحمـد، وعنـد خـروج أحمـد ليطمـئن عـلى أخيـه الـذي تأخـر في العودة إلى البيـت تـم اعتقالـه مـن قبـل المسـلحين الذيـن يتبعـون الحـزام الأمنـي واقتيـاده إلى مبنـى إدارة الأمـن بعـدن، ولكنهـم لم يسـمحوا لذويهـما بالزيـارة أو التواصـل معهـما، وكان أحمـد قـد نـشر في بعـض وسـائل التواصـل الاجتماعـي انتقـادات للسـلطات في عـدن وذكـر في إحـدى المرات أنـه تلقـى تهديـدا بتصفيتـه بسـبب منشـوراته.

وقـد تفاجـأت الأسرة بظهـور مقطـع مصـور للصحفـي المعتقـل يعـترف فيـه بارتكابـه أعـمالا مخالفـة للقانـون، وتقـول أسرتـه أن الضحيـة كان يبـدو عليـه أنـه أكـره عـلى هـذه الاعترافـات وكان التعـب باديـا عليـه مـما جعلهـم يعتقـدون أن هـذه الأقـوال أنتزعـت تحـت التعذيـب والإكـراه، ثـم نقـل الضحيـة إلى سـجن بـئر أحمـد المركـزي بتاريـخ 2022/9/17 وزارتـه النيابـة العامـة وتـم التحقيـق معـه بحضـور مديـر قسـم الشرطـة المتهـم باعتقاله وتعذيبـه، وقـررت النيابـة تقديـم الضحيـة للمحاكمـة ولكـن الجلسـات تأجلـت لعـدة مـرات لسـباب واهيـة تتعلـق بالمخصصـات الماليـة لفـراد الحراسـة او تغذيتهـم.

في يوم السبت 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2018 تم احتجاز عشرات الفتيات بصنعاء بعد دعوات لتنفيذ وقفة احتجاجية وكانت الصحفية (ج. ع. ج - 28 عاماً) إحدى المشاركات اللاتي قامت جماعة الحوثي باحتجازهن في أقسام الشرطة ذلك اليوم

"اتفقت مع صديقاتي أن ندعو لوقفة احتجاجية للتنديد بالوضع المأساوي الذي وصلت إليه بلادنا بتاريخ 6 أكتوبر 2018 فذهبت إلى ساحة الجامعة وهو المكان الذي اتفقنا أن نقيم فيه وقفتنا، وهناك تم استدراجي من قبل بعض الفتيات التي كنت أظنهن ممن خرج معنا ليتضح لي فيما بعد أنهن يتبعن جماعة الحوثي ومهمتهن الإيقاع بأي فتاة تأتي للمشاركة، تجمعن حولي وقمن بتكبيل يدي إلى الخلف واقتيادي إلى حافلة مخصصة لاحتجاز المشاركات اللاتي انخرط البعض منهن في البكاء، ورغم محاولاتي للإفلات مما تسبب في حدوث خدوش في يدي إلا إن الإفلات من بين أيديهن كان شبيها بالمحال حيث كانت ما يقارب من (20) امرأة منهن يحملن الهراوات والعصي الكهربائية، وفي طريقنا إلى قسم الشرطة لم تتوقف هؤلاء النساء عن إطلاق الشتائم والألفاظ النابية واتهامنا بالعمالة والخيانة والارتزاق، وعند وصولنا إلى قسم الشرطة تم احتجازنا في غرفة ضيقة حيث كان عددنا أكثر من (35) فتاة وقاموا بتفتيشنا بطرق مهينة لثلاث مرات ولم يسمحوا لنا بالتواصل مع ذوينا إلا بعد التحقيق معنا وسط ضغط نفسي وقلق شديدين وخاصة أنني اشترطت حضور محامي معي في التحقيق فقوبل طلبي هذا بالرفض.

بعد التحقيق معنا سمحوا لنا بالتواصل مع ذوينا وأعادوا إلينا هواتفنا المحمولة التي كانوا قد سلبوها منا وتم إجبارنا على التوقيع على تعهدات بعدم الخروج مستقبلا في أي مظاهرة أو احتجاج على الوضع وخرجنا مساء ذلك اليوم برفقة ذوينا باستثناء بعض المحتجزات التي لم يتم الإفراج عنهن إلا بعد احتجاز اقاربهن بدلا عنهن».

في شهر مايو/أيار 2019 اعتقلت قوات الامن بمحافظة مارب حاتم احمد السويدي – 20 عاماً - بتهمة التعاون مع الحوثيين

أعتقل الضحية بتاريخ 2019/5/10 من أمام مبنى القوات الخاصة واحتجز في معتقل الأمن الخاص مدة أسبوع ثم نقل إلى الأمن السياسي وظل مخفياً فيه مدة شهر ونصف، كان يتم التحقيق معه في اليوم الواحد من 4 الى 5 ساعات وتعرض أثناء التحقيق للضرب بالكابل الكهربائي وكانت التهمة الموجهة له أنه لم يعطهم اسمه الحقيقي وأنه يتعاون مع الحوثيين.

ظل حاتم في السجن ثمانية أشهر دون أن تثبت الأجهزة الأمنية التهمة التي بموجبها تم اعتقاله وإخفاؤه.

وقد تحدث الضحية أنه حرم من التعرض للشمس مدة أربعة أشهر وعانى من الإهمال الطبي في المعتقل وتردي الخدمات المعيشية فيه.

بعد أن علمت والدته بمكان احتجازه طرقت كل الأبواب حتى تم الإفراج عنه بتاريخ 2020/1/1.

في مطلع شهر مايو أيار 2021 اعتقلت قوات تابعة للحزام الأمني بعدن الناشط في الحراك الجنوبي محمد احمد حرسي المعروف بابو مدرم- 54 عاماً – بسبب منشوراته علي مواقع التواصل الاجتماعي

في تاريخ 2021/5/3 وعند عودته في منتصف الليل بعد مقابلته مع مبعوث أوروبي زائر لمدينة عدن هو وزميل له تم توقيف سيارته في نقطة أمنية تابعة لقائد قوات العاصفة في الحزام الأمني «أوسان العنشلي» وآخرين يتبعون مكافحة الإرهاب ثم اعتقلوه مع صديقه، وبعد يوم خرج صديقه لكن هو لم يخرج رغم الوساطات ومحاولة ارسال مذكرات إلى وحدة مكافحة الإرهاب بشأن احتجازه واحتياجه للعلاج لكن دون فائدة، كما أن الجهة التي قامت باعتقاله تنكر حتى اليوم وجوده عندها، وتقول الأسرة إن سبب اعتقاله ما يكتبه في صفحته على الفيس من انتقاد للمجلس الانتقالي وأعضاء مدينة عدن، وأنه كان يشارك في مظاهرات الجياع.

تم الإفراج عنه بتاريخ 2022/7/17

في فبراير شباط 2020 اعتقلت قوات امنية تتبع الحكومة الشرعية في مدينة تعز محمود شمسان – اسم مستعار – 50 عاماً بعد إطلاق سراحه من سجون الحوثيين

يحكي الضحية: كنت مختطفاً لدى جماعة الحوثي ثم أفرج عني في فبراير 2020، وبعد مرور عشرة أيام من الإفراج عني من سجون جماعة الحوثي، جاء طقم (مركبة عسكرية) يتبع اللواء 22 التابع لقوات الشرعية بمحافظة تعز، وعلى متنه عدد من المسلحين وقاموا باقتحام منزلي الكائن في منطقة الشماسي بتعز في الساعة الثانية عشر ليلا وكسروا باب المنزل وتم تهديدي بالقتل إذا رفضت الذهاب معهم وقاموا باعتقالي وعصب عينيّ واقتيادي إلى مبنى المحافظة سابقاً الكائن في منطقة حوض الأشراف، تعرضت هناك للتعذيب والضرب وسوء المعاملة بدعوى أنني اتبع جماعة الحوثي!

ظللت محتجزاً في مبنى المحافظة سبعة أيام، وبعد ذلك نقلوني إلى سجن يقع في منطقة الساحة، كان المكان مظلماً وضيقاً جداً حيث تبلغ مساحة الزنزانة متر × متر، ظللت فيها شهراً ولم يسمح لأسرتي بزيارتي طوال فترة احتجازي بتلك الزنزانة، تم نقلي بعدها إلى سجن الأمن القومي بمدينة تعز وظللت فيه مدة شهر كامل، وتغيرت معاملتهم لي إلى الأحسن من رعاية واهتمام إلى أن أفرج عني.

في يوم السبت 6 أكتوبر تشرين الأول احتجزت جماعة الحوثي الصحفي احمد حوذان – 30 عاماً – عند خروجه الى ميدان التحرير بغرض تصوير وقفه احتجاجية دعا لها بعض الناشطون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في صنعاء

اختطفت في 2018/10/6م إبان ثورة تداعى لها ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي وسميت الثورة بثورة الجياع حملت كاميرتي يوم السبت وخرجت إلى ميدان التحرير بالعاصمة صنعاء، وعند وصولي إلى مكان التظاهر والاعتصام تم اختطافي و كلبشتي بالقيود واقتادوني إلى قسم شرطة العلفي مكثت فيه ثلاثة أيام هناك، ثم تم نقلي إلى سجن البحث الجنائي وهناك تم إخفائي قسراً لمدة خمسة أشهر في زنزانة انفرادية، وتعرضت فيه للتعذيب والضرب على الوجه والظهر لمدة ثلاثة أيام وأنا مكلبش وتحقيقات مستمرة وتم تهديدي بنقلي إلى مكان لن أشاهد فيه الشمس.

كان يتم تهديدي من قبل المحققين وأنا معصوب العينين وتم نقلي على متن مدرعة أنا وتسعة من المختطفين إلى سجن الأمن السياسي بمنطقة حدة يسمى حاليا سجن الأمن والمخابرات، ظللت فيه لمدة خمسة أشهر، ثم تم نقلي مع المئات من السجناء من جميع محافظات الجمهورية إلى سجن يتبع الأمن السياسي بحي شملان شارع الستين الشمالي، في هذا السجن يتم فيه إخفاء العشرات من المختطفين لعدة شهور.

كانت التغذية في السجن سيئة خصوصاً في فترة الإخفاء والتعذيب حيث كان يصرف لنا وجبات غير صالحة للأكل، ولا يسمح لنا باستخدام دورة المياه سوى ثلاث مرات في اليوم، ويمنع استخدام الأقلام والكتب والدفاتر والقراءة يمنع استخدام أمواس للحلاقة.

وبعد مرور ستة أشهر على اختطافي وإخفائي قسرا تمكنت زوجتي وطفلتي من زيارتي لأول مرة. وقد تم ابتزاز أسرتي بمبالغ مالية وذلك مقابل الإفراج عني وكانت كلها وعود كاذبة، كما تعرضت أسرتي للطرد من المنزل وباعت كل ممتلكاتنا.

ومع اتفاقية ستوكهولم قيل إنه سيتم الإفراج عني ولكن بعد فشل الاتفاقية أعادوني الى سجن الأمن والمخابرات، وتم إعادة التحقيق معي والتعذيب بالضرب والتعليق والتهديدات.

تم الإفراج عني بصفقة تبادل بتاريخ 2019/9/27م وتم نفيي من مدينة صنعاء إلى مدينة مأرب.

وبعد مرور ستة أشهر على اختطافي وإخفائي قسرا, تمكنت زوجتي وطفلتي من زيارتي لأول مرة.

الإطار القانوني

نصت **المادة (9)** من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: لا يجوز اعتقالُ أيِّ إنسان أو حجزُه أو نفيُه تعسُّفًا

كما نصت **المادة (9)** من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية: لكل فرد الحق في الحرية وفى الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفا. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه.

نص دستور الجمهورية اليمنية في **المادة**(48/أ) « تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم ويحدد القانون الحالات التي تقيّد فيها حرية المواطن ولا يجوز تقييد حرية أحد إلا بحكم من محكمة مختصة.

وفي قانون الإجراءات الجزائية رقم (13) سنة 1994م **المادة** (7): الاعتقالات غير مسموح بها الا فيما يرتبط بالأفعال المعاقب عليها قانونا ويجب ان تستند الى القانون.

ب ـ الإخفاء القسري:

رصدت رابطة أمهات المختطفين عدد (440) مدنياً أخفوا قسراً لدى جميع جهات الانتهاك في كل من (صنعاء، عدن، مأرب، تعز، ذمار) خلال الفترة من 2018ـ 2022 كان منها «294" مدنياً أخفوا من قبل جماعة الحوثي منهم (6) نساء، تم التوثيق والتحقق من (53) حالة إخفاء لدى جماعة الحوثي، ورصدت "112" مدنياً أخفوا قسراً من قبل قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي، تم التحقق والتوثيق مع (43) حالة إخفاء قسري، و«34" مدنيا أخفوا من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة الشرعية في مدينتيَ مأرب وتعز.

الجدول أدناه يوضح حالات الإخفاء القسري التي رصدتها رابطة أمهات المختطفين:

إخفاء قسري							
م	المحافظة	2018	2019	2020	2021	2022	الإجمالي
1	صنعاء	30	20	24	34	11	119
2	عدن	15	5	25	59	8	112
3	مأرب	0	4	16	6	3	29
4	تعز	37	4	23	4	15	83
5	ذمار	15	3	59	5	15	97
	الإجمالي	97	36	147	108	52	440

مخطط رقم(5) يوضح عدد المختفين قسراً
خلال الفترة (2018ـ 2022)

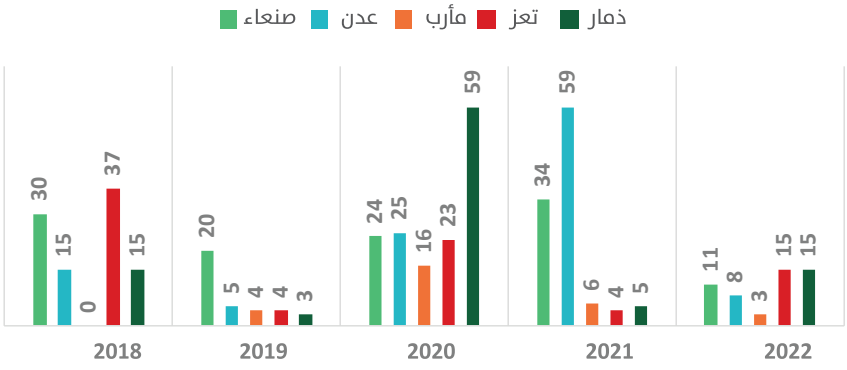

وعن الجهات التي تورطت في تلك الانتهاكات تتحمل جماعة الحوثي مسؤولية (294) حالة إخفاء قسري منها (6) نساء، وتتحمل قوات الحزام الأمني مسؤولية (112) حالة إخفاء قسري في مدينة عدن وتتحمل الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة الشرعية في مدينتي مأرب وتعز (34) حالة إخفاء قسري كما هو موضح في الجدول أدناه:

م	الجهة	إخفاء
1	الحوثي	294
2	الحزام الأمني	112
3	الحكومة الشرعية	34
	الإجمالي	440

يعدّ الاخفاء القسري من أعنف الانتهاكات القاسية لحقوق الإنسان، فالإخفاء القسري لا يؤثر في الضحايا لوحدهم الذين عزلوا عن العالم الخارجي وتعرضهم لانتهاكات حقوق الإنسان مثل التعذيب والعنف الجسدي وفقدان الحياة بالقتل أحياناً ولكنها كذلك تؤثر على أسرهم وأصدقائهم الذين كثيراً ما تلحقهم أضرار مادية ونفسية واجتماعية خلال فترة الانتظار التي قد تدوم لسنوات قبل أن يعرفوا مصير أقاربهم وأصدقائهم.

مخطط رقم (6) يوضح عدد المختفين قسراً
خلال الفترة (2018ـ 2022) مع بيان جهات الانتهاك

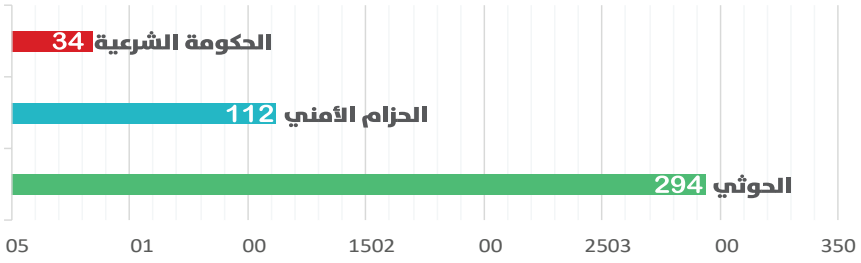

عـــدد المختفين قسراً
خلال الفترة (2018ـ 2022)

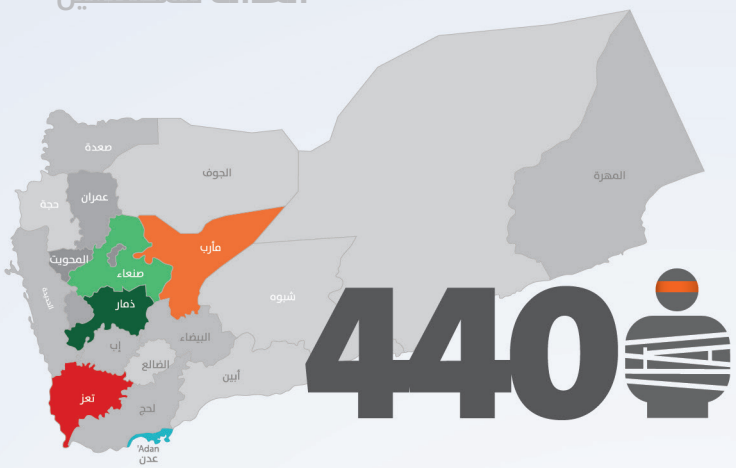

2018 — 97

صنعاء	30
عدن	15
مأرب	0
تعز	37
ذمار	15

2019 — 36

صنعاء	20
عدن	5
مأرب	4
تعز	4
ذمار	3

2020 — 147

صنعاء	24
عدن	25
مأرب	16
تعز	23
ذمار	59

2021 — 108

صنعاء	34
عدن	59
مأرب	6
تعز	4
ذمار	5

2022 — 52

صنعاء	11
عدن	8
مأرب	3
تعز	15
ذمار	15

إجمالي عـــدد المختفين قسراً خلال الفترة (2018ـ 2022) لكل محافظة

ذمار **97** تعز **83** مأرب **29** عدن **112** صنعاء **119**

الوقائع:

في يـوم السـبت 27 ينايـر كانـون ثـاني 2018 اختفـى زكريـا احمـد قاسـم ـ 56عامـا ـ بعـد ان قـام مسـلحون في عـدن باقتيـاده بقـوة السـلاح الى مـكان مجهـول

مخفـي منـذ تاريـخ اختطافـه في2018/1/27م حيـث قامـت مجموعـة تتبـع أمـن عـدن مسـلحين وملثمـين باختطافـه وهـو ذاهـب لأداء صـلاة الفجـر، وتـم اقتيـاده بقـوة السـلاح بعـد أن قامـوا بإطـلاق الرصـاص وترويـع النـاس الى جهـة مجهولـة عـلى متـن سـيارة نـوع سـنتافي، تقـول شـقيقته «قمنا بإبـلاغ الجهـات الأمنيـة في لحظتهـا والتـي لم تحـرك سـاكناً فتوجهنـا إلى وزيـر الداخليـة والنائـب العـام الذيـن أعطونـا توجيهـات إلى أمـن عـدن ولكـن تلـك التوجيهـات واجهـت اهـمالاً متعمـداً ومازلنـا حتـى يومنـا هـذا لم نعـرف عنـه شيء ولم نعـرف مـكان احتجـازه أو حتـى يُسـمح لـه بالاتصـال بنـا لنطمـئن عليـه».

في شـهر مايـو أيـار 2018 اختطـف مسـلحون حوثيـون تابعـون للأمن السـياسي خالـدة محمـد الاصبحـي – 52 عامـاً – وهـي ناشـطة في حـزب المؤتمـر الشـعبي العـام واقتادوهـا الى مـكان مجهـول

ذهبـت الضحيـة بتاريـخ 2018/5/11 السـاعة السـادسـة مسـاء لاسـتلام حوالـة مرسـلة لهـا مـن ابنهـا أحمـد وبرفقتهـا حفيدهـا محمـد ماهـر لتذهـب بـه إلى المستشـفى بعـد اسـتلامها للحوالـة واتصـل بهـا والـده في السـاعة الثامنـة مسـاء فأخبرتـه أنهـا في طريـق العـودة إلى البيـت هـي وحفيدهـا محمـد، ومـرت سـاعة كاملـة فأعـاد ابنهـا الاتصـال بهـا ليطمـئن عليهـا ولكـن هاتفهـا كان مغلقـا وكذلـك هاتـف السـائق الـذي يوصلهـا فاتصـل برقـم العمليـات 199 في وزارة الداخليـة لسـؤالهم إن كان هنـاك بـلاغ لحـادث مـروري بلغهـم فـردوا بالنفـي.

وفي السـاعة الثانيـة عـشرة (منتصـف الليـل) اتصـل أحدهـم مـن هاتـف الضحيـة لابنهـا ماهـر وطلـب منـه أن يـأتي لاسـتلام ابنـه وحـدد لـه مكانـا للقائـه (جـوار الجامعـة البريطانيـة) فسـأله ماهـر عـن والدتـه فـرد عليـه: (ليـس الآن وقـت والدتـك) فذهـب لأخـذ ابنـه وسـأل أحـد المسـلحين: مـن أنـت؟ وأيـن أمـي؟ فقـال لـه: اسـمي توفيـق. وأمـك لدينـا نحقـق معهـا. اسـتنكر ماهـر ذلـك وقـال لهـم: مـاذا فعلـت أمـي؟ إنهـا امـرأة كبـيرة في السـن ومريضـة!! فأخـبره الرجـل المسـلح بأنهـم سـيحققون معهـا وإذا تأكـدوا مـن براءتهـا فسـيتصلون بـه ليـأتي لأخذهـا.

وبعـد يومـين اتصلـت الضحيـة مـن رقـم غريـب، وسـألت ابنهـا ماهـر عـن ابنـه محمـد الـذي كان بصحبتهـا «هـل عـاد إلى البيـت؟»، فأجابهـا أنـه عـاد، وسـألها عـن مكانهـا فأجابـت بأنهـا محبوسـة في مـكان لا تعرفـه.

وفي اليوم التالي جاء توفيق وهو يلبس ثياباً مدنية ومعه مسلحون بثياب عسكرية (بزي الحرس الجمهوري القديم) وبصحبتهم امرأة، وطلبوا تفتيش البيت، وعرضوا على أسرة الضحية ورقة رسمية من النيابة بتفتيش البيت، وكان مسجلاً فيها أن جهة الضبط هي الأمن السياسي والتهمة: التخابر مع جهة أجنبية.

وبعد دخولهم للتفتيش أخذوا كيساً فيه أوراق، فسألهم ابنها: «أين أمي؟ أريد أن أطمئن عليها.» فقالوا له: «أمك بخير. دعنا نكمل التحقيق معها وسنتواصل معكم، وإذا قمت بالمتابعة بعدها سنحبسك، ولن تخرج أبداً.» فتوسل إليهم بأن أمه مريضة وتحتاج عملية، وعرض عليهم التقارير الطبية التي تفيد ذلك، فقالوا له: «لا تقلق لدينا طبيب» وغادروا المنزل.

وذكر ابن الضحية أنه حاول توسيط عدد من الشخصيات لكنهم لم يفلحوا بالإفراج عن والدته بل تعرض بعضهم للتهديد بالاعتقال، كما ذكر أنها اتصلت به ذات مرة وأخبرته أنه تم نقل جميع النساء من ذلك السجن ولم يتبق سواها وسيدة أخرى.

تم الإفراج عن الضحية بتاريخ 2021/2/18

في يوم الأربعاء 7 أغسطس آب 2019 اعتقلت قوات الامن بمحافظة مارب التابعة للحكومة الشرعية محمد فؤاد السلامي – 29 عاماً – وهو في طريقه لاستخراج جواز سفر من مدينة مأرب

كان الضحية في طريقه إلى مدينة مأرب بغرض استخراج جواز سفر للذهاب إلى الأردن حيث يقيم خاله، والذي تحدث عن الضحية قائلاً:

تواصلت مع الضحية وهو ابن شقيقتي وأخبرته أن يذهب إلى عدن أو مأرب لاستخراج جواز سفر فاختار أن يذهب إلى مأرب ولأنه كان يخشى أن يقوم الحوثيون باختطافه في طريقه إلى مأرب فقد قام بملء هاتفه بالصور والأغاني الشعبية الحوثية (الزوامل) وظللت على تواصل معه حتى خرج من مناطق سيطرة الحوثيين ولكني فقدت الاتصال به عند وصوله أول نقطة تفتيش تابعة للحكومة الشرعية بمأرب، حاولت التواصل مع أصدقاء لي في مأرب وضباط ولكنهم أكدوا لي أنه لا أثر له في مأرب.

تم اعتقال الضحية واحتجازه في البحث الجنائي بمأرب بتاريخ 2019/8/7 ولم تعرف أسرته باعتقاله إلا حين سمح له بالاتصال بتاريخ 2019/8/26، عندما كان في سجن البحث الجنائي ثم نقل إلى سجن الأمن السياسي وبحسب أحد المفرج عنهم والذي تواصل مع أسرة الضحية فقد تم نقله إلى الأمن السياسي بمأرب بعد شهر واحد من اعتقاله واحتجازه في البحث الجنائي، حاولت أسرته معرفة التهمة التي أعتقل الضحية بموجبها ولكنهم لم يصلوا إلى رد مقنع كما صدرت أوامر من البحث الجنائي بالسماح لأسرته بزيارته ولكن الأمن السياسي رفض السماح

لهـم بزيارتـه مـما ضاعـف قلقهـم عليـه حيـث أن الضحيـة يعـاني مـن روماتيـزم في القلـب وانحـراف في الأنـف وفي قدمـه إصابـة قديمـة نتيجـة حـادث مـروري. وبعـد تدخـل عـدد مـن الوسـاطات سـمح لوالدتـه بزيـارة وحيـدة لم تتكـرر بعـد أن ظلـت والدتـه لمـدة شـهرين في مدينـة مـأرب تبحـث عـن وسـاطات تسـمح لهـا بزيـارة ابنهـا.

في يـوم السـبت 27 يوليـو تمـوز 2019 اختطـف مسـلحون حوثيـون الصحفـي عبـد الحافـظ الصمـدي – 38 عامـاً – مـن امـام منزلـه بصنعـاء

كان الضحيـة يعمـل محـررا لصفحـة الأسرة بصحيفـة أخبـار اليـوم حتـى عـام 2018 ومـع تدهـور الأوضـاع المعيشـية بسـبب الحـرب اتجـه إلى العمـل كسـائق بـاص أجـرة. يقـول شـقيقه: خـرج أخـي مـن منزلـه يـوم السـبت 2019/7/27 ذاهبـا إلى البقالـة لـشراء الخبـز وكانـت السـاعة السادسـة مسـاء وأمـام البقالـة فوجـئ بمجموعـة مسـلحين ملثمـين يرتـدون زيـا مدنيـا شـاهرين أسـلحتهم تجاهـه وقـام أحـد الملثمـين بجـره إلى إحـدى المركبـات (بـاص) وكان أطفالـه يشـاهدون لحظـة اختطـاف أبيهـم فجعلـوا يصرخـون فخرجـت لأنظـر مـاذا بهـم فأخـبرني أحـد الجيران أن الأمـن القومي اختطفـوا أخـي عبـد الحافـظ وحـين سـألته كيـف عرفـت أنهـم يتبعـون الأمـن القومـي؟ رد عـلي بأنهـم قامـوا بتهديـده وإجبـاره عـلى أن يدلهـم عليـه لأنهـم لا يعرفونـه.

شرعـت في البحـث عـن أخـي في أقسـام الشرطـة دون جـدوى ثـم اتجهـت إلى المستشـفى لإسـعاف زوجـة أخـي التـي تعرضـت للإجهـاض بسـبب هول الصدمـة والفاجعـة، وظـل أخـي مخفيـا حتـى تاريـخ 2019/11/10 حيـث اتصـل لنـا وأخبرنـا أنـه محتجـز في مبنـى الأمـن والمخابـرات وأنهـم سـمحوا لنـا بالزيـارة في اليـوم التـالي، فذهبنـا لزيارتـه في اليـوم التـالي وكان جالسـا عـلى كـرسي ولم نكـد نعرفـه بسـبب الهـزال والضعـف الشـديد الـذي بـدا عليـه كـما أنـه حـاول الوقـوف لتوديعنـا فلـم يسـتطع البقـاء واقفـا فأدركنـا حجـم مـا تعـرض لـه في السـجن.

وفي تاريـخ 2019/12/29 تـم إحالتـه إلى النيابـة العامـة للتحقيـق معـه بتهمـة التخابـر مـع العـدوان وبحسـب محامـي الضحيـة فقـد تحـدث أمـام النيابـة عـن تعرضـه لأسـاليب قاسـية مـن التعذيـب البـدني والنفـسي منهـا التهديـد بقتلـه وقيـام المحققـين بضربـه وركلـه وكتـم أنفاسـه لعـدة دقائـق بالرغـم مـن أن الضحيـة يعـاني مـن ضيـق التنفـس وارتفـاع ضغـط الـدم والقولـون العصبـي.

الإطار القانوني

الإطار القانوني

تنص الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإخفاء القسري الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (47/133) المعتمدة في 1992/12/18م أصبحت سارية المفعول في 2006/12/20م في **المادة** (1) على أنه:

1. لا يجوز تعريض أي شخص للاختفاء القسري.
2. لا يجوز التذرع بأي ظرف استثنائي كان، سواء تعلق الأمر بحالة حرب أو التهديد باندلاع حرب، أو بانعدام الاستقرار السياسي الداخلي، أو بأية حالة استثنائية أخرى لتبرير الإخفاء القسري.

ونصت **المادة** (17) من الاتفاقية على:

1. لا يجوز حبس أحد في مكان مجهول.
2. دون الإخلال بالالتزامات الدولية الأخرى للدولة الطرف في مجال الحرمان من الحرية، يتعين على كل دولة طرف، في إطار تشريعاتها، القيام بما يلي:
   - تحديد الشروط التي تجيز إصدار أوامر الحرمان من الحرية.
   - تعيين السلطات المؤهلة لإصدار أوامر الحرمان من الحرية.
   - ضمان عدم إيداع الشخص الذي يحرم من حريته إلا في مكان معترف به رسميا وخاضع للمراقبة.
   - ضمان حصول كل شخص يحرم من حريته على إذن للاتصال بأسرته أو محاميه أو أي شخص آخر يختاره، وتلقي زيارتهم، رهنا فقط بمراعاة الشروط المنصوص عليها في القانون، وضمان حصول الأجنبي على إذن للاتصال بالسلطات القنصلية لدى بلده وفقا للقانون الدولي الواجب التطبيق.
   - ضمان سبل وصول كل سلطة ومؤسسة مختصة ومؤهلة بموجب القانون إلى أماكن الاحتجاز، وذلك، عند الضرورة، بإذن مسبق من سلطة قضائية.
   - ضمان حق كل شخص يحرم من حريته، وفي حالة الاشتباه في وقوع اختفاء قسري، حيث يصبح الشخص المحروم من حريته غير قادر على ممارسة هذا الحق بنفسه، حق كل شخص له مصلحة مشروعة، كأقارب الشخص المحروم من حريته أو ممثليهم أو محاميهم، في جميع الظروف، في الطعن أمام محكمة تبت في أقرب وقت في مشروعية حرمانه من حريته وتأمر بإطلاق سراحه إذا تبين أن حرمانه من حريته غير مشروع.
3. تضع كل دولة طرف واحدا أو أكثر من السجلات و/أو الملفات الرسمية

بأسماء الأشخاص المحرومين من حريتهم وتستوفيها بأحدث المعلومات، وتضعها فورا، بناء على الطلب، تحت تصرف أية سلطة قضائية أو أية سلطة أخرى أو مؤسسة مختصة ومؤهلة بموجب تشريعات الدولة الطرف المعنية أو بموجب أي صك قانوني دولي ذي صلة تكون الدولة المعنية طرفا فيه. وتتضمن هذه المعلومات على الأقل ما يلي:

أ. هوية الشخص المحروم من حريته.

ب. تاريخ وساعة ومكان حرمان الشخص من حريته والسلطة التي قامت بحرمانه من حريته.

ج. السلطة التي قررت حرمانه من الحرية وأسباب الحرمان من الحرية.

د. السلطة التي تراقب الحرمان من الحرية.

هـ. مكان الحرمان من الحرية، وتاريخ وساعة الدخول في مكان الحرمان من الحرية، والسلطة المسؤولة عن الحرمان من الحرية.

و. العناصر ذات الصلة بالحالة الصحية للشخص المحروم من الحرية.

ي. في حالة الوفاة أثناء الحرمان من الحرية، ظروف وأسباب الوفاة والجهة التي نقلت إليها رفات المتوفى.

ن. تاريخ وساعة إخلاء سبيله أو نقله إلى مكان احتجاز آخر، والمكان الذي نقل إليه والسلطة المسؤولة عن نقله.

ومع أن اليمن ليست طرفاً في اتفاقية الإخفاء القسري، لكن هذا لا يعفيها من الالتزام بعدم إخضاع أي شخص للإخفاء القسري؛ توافقا لأحكام الدستور المعمول به.

حيث نص دستور الجمهورية اليمنية في **المادة** (48/ ب) على أنه: يُحظر حبس أو حجز أي إنسان في غير الأماكن الخاضعة لقانون تنظيم السجون ويحرم التعذيب والمعاملة غير الإنسانية عند القبض أو أثناء فترة الاحتجاز أو السجن.

كما تضمنت **المادة** في الفقرة (48/ د) ضرورة إخطار أقارب المحتجز بوضعه بمجرد احتجازه: « عند إلقاء القبض على أي شخص لأي سبب كان يجب أن يخطر فوراً من يختاره المقبوض عليه كما يجب ذلك عند صدور كل أمر قضائي باستمرار الحجز، فإذا تعذّر على المقبوض عليه الاختيار وجب إبلاغ اقاربه أو من يهمه الأمر»

وتمنح **المادة** (30) من قانون الإجراءات الجزائية رقم (13) سنة 1994م المسجونين إضافة إلى الحقوق الممنوحة لهم في هذا القانون التسهيلات التالية:

مقابلة أسرته وذويه وأصدقائه.

استلام المراسلات والرد عليها.

استلام التحويلات المادية وإعادة تحويلها.

كما أن للمحبوس احتياطياً وفقاً للمادة (31) مقابلة ذويه ومحاميه بموجب إذن كتابي من الجهة مصدر أمر الحبس

وتنص **المادة (9)** في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: لكل فرد الحق في الحرية وفي الأمان على شخصه ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراءات المقررة فيه، يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعاً بأية تهمة توجه إليه، يقدم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية سريعاً إلى أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانوناً مباشرة وظائف قضائية ويكون من حقه أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو أن يفرج عنه.

نظام روما للمحكمة الجزائية الدولية صنف الإخفاء القسري ضمن الجرائم ضد الإنسانية في **المادة** (7) فقرة (1) بند (ط).

03

التعذيب وسوء المعاملة

ثالثاً: التعذيب وسوء المعاملة:

يحظر التعذيب في القانون الدولي حتى في أوقات الحرب أو الطوارئ، وهو من أبشع الجرائم التي يمكن ارتكابها بحق إنسان، وفي الغالب تهدف الجهة المنتهكة إلى انتزاع أقوال واعترافات بالإكراه من الضحايا وتسلك في سبيل ذلك طرقاً تجرد فيها الضحايا من كرامتهم الإنسانية عبر ارتكاب أفعال قاسية متعمدة بحقهم رصدنا منها:

- الضرب المبرح بكابلات الكهرباء على جميع أجزاء الجسم بما فيها المناطق الحساسة.
- نشر الأظافر بمنشار كهربائي.
- الصعق بالكهرباء في منطقة الصدر والرجلين والسرة.
- الضرب على الرأس بأداة صلبة مما يتسبب بنزيف دماغي.
- دق المسامير في ايدي الضحايا أو أرجلهم.
- نزع الأظافر.
- التحريق بالنار.
- إحداث ثقوب في الجسم بآلة حادة.
- التعليق بطريقة الشواية (ربط اليدين الى الرجلين وإدخال ماسورة مياه تحت الركبة وتعليقه) والضرب وهو بنفس هذه الوضعية.
- إحداث جروح قطعية بمواد حادة وترك الضحية ينزف.
- التعرية من الملابس في أيام البرد الشديد مع رشهم بالماء البارد وهم في العراء.
- الدوس على وجوه المختطفين بالأحذية العسكرية والقفز على ظهورهم بتلك الأحذية.
- رش الملح والتبغ على الجراح التي تسيل منها الدماء.
- إطلاق النار بجوار المختطف وهو نائم.
- تعرية المعتقل وتهديده بالاغتصاب.
- الاعتداء بالضرب على الزوجة أمام المختطف وتهديده باغتصابها.
- رش الضحية بالماء الحار وضربه بعدها.
- ورصدت رابطة أمهات المختطفين عدد «865» حالة تعذيب لمختطفين ومعتقلين في سجون جميع جهات الانتهاك في كل من (صنعاء، عدن، مأرب، تعز، ذمار) خلال الفترة من 2018ـ 2022 كان من بينهم «673» حالة تعرضت للتعذيب لدى جماعة الحوثي، تم التحقق من (33) حالة تعذيب منها و» 150» حالة لدى قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي، تم التحقق والتوثيق مع (25) حالة تعذيب، كما رصدت «42» حالة لدى الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة الشرعية تعرضت للتعذيب وسوء المعاملة تم التحقق من (3) حالات تعرضت للتعذيب.

والجدول أدناه يوضح عدد حالات التعذيب وسوء المعاملة التي رصدتها الرابطة:

التعذيب وسوء المعاملة							
م	المحافظة	2018	2019	2020	2021	2022	الإجمالي
1	صنعاء	134	30	28	94	10	296
2	عدن	14	18	14	98	6	150
3	مأرب		1	18	19	2	40
4	تعز	74	38	34	83	11	240
5	ذمار	46	7	15	67	4	139
	الإجمالي	268	94	109	361	33	865

وعن الجهات التي تتحمل مسؤولية انتهاكات التعذيب وسوء المعاملة في أماكن الاحتجاز يوضحها الجدول الآتي:

م	الجهة	تعذيب
1	الحوثي	673
2	الحزام الأمني	150
3	الحكومة الشرعية	42
	الإجمالي	865

مخطط رقم (7) يوضح عدد المحتجزين تعسفاً الذين تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة خلال الفترة (2018ـ 2022)

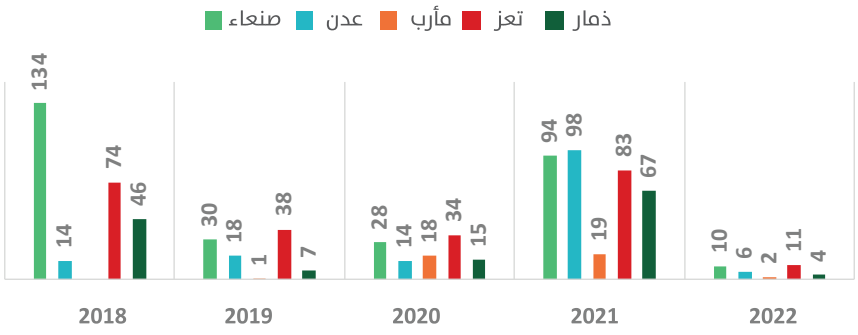

مخطط رقم (٨) يوضح أعداد المحتجزين تعسفاً الذين تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة خلال الفترة (2018ـ 2022) مع بيان جهات الانتهاك

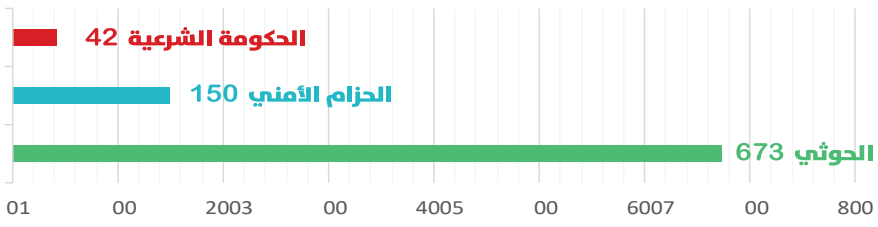

عـــدد المحتجزين تعسفا
الذين تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة
خلال الفترة (2018ـ 2022)

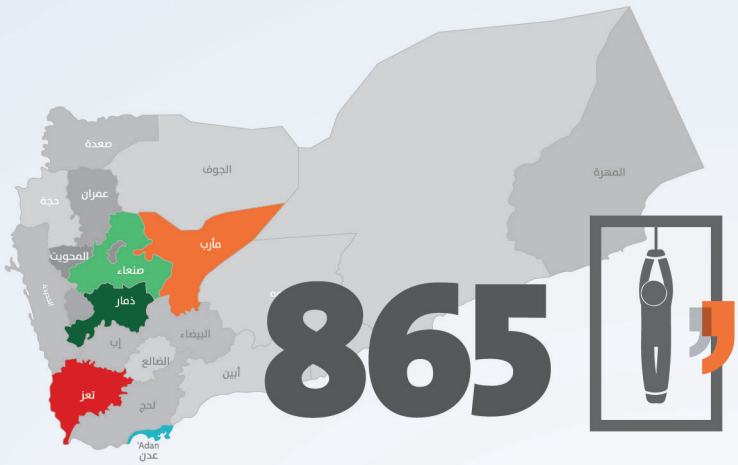

865

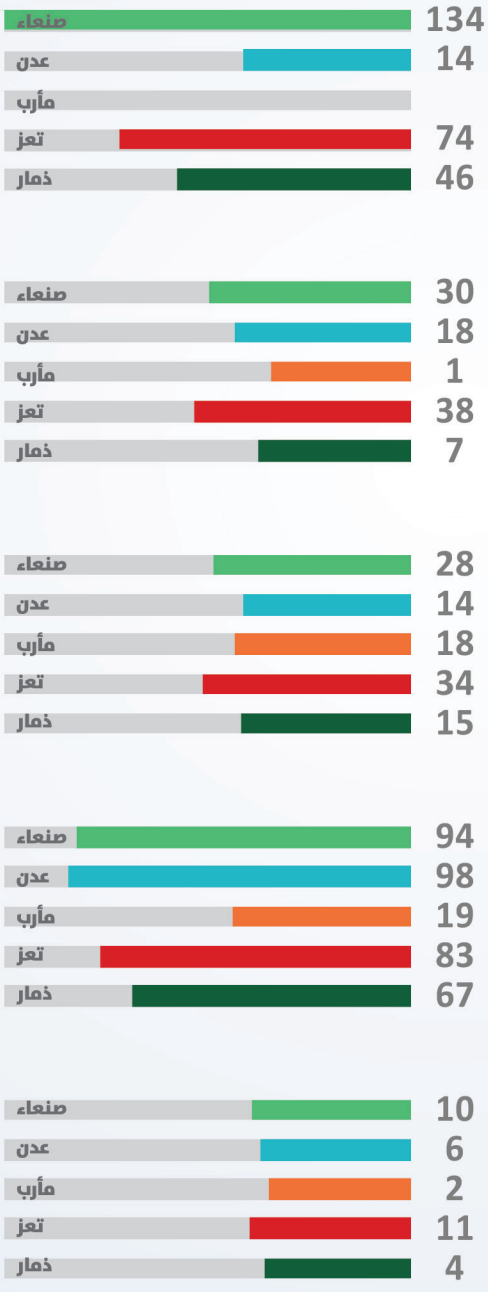

إجمالي عـــدد المحتجزين تعسفـــا الذين تعرضوا للتعذيـــب وسوء المعاملة خلال الفترة (2018ـ 2022) لكل محافظة

ذمار 139 تعز 240 مأرب 40 عدن 150 صنعاء 296

الوقائع:

في يـوم الأربعـاء 6 مـارس آذار 2019 اختطـف مسـلحون حوثيـون الناشـطة سـونيا صالـح غبـاش – 32 عامـاً – في أحـد شـوارع العاصمـة صنعـاء

كانـت سـونيا تقيـم في أمانـة العاصمـة وخرجـت إلى محطـة بـترول لتعبئـة سـيارتها بتاريـخ 2019/3/6 فوجئـت بسـيارتين تحـاصران سـيارتها إضافـة إلى مركبـات عسـكرية ومدرعـات ونـزل من السـيارتين مسـلحون ملثمـون يتبعون الأمـن الوقـائي التابـع لجماعـة الحـوثي وقامـوا بضربهـا بأعقـاب البنـادق واقتادوهـا إلى مبنـى الأمـن القومـي وتـم احتجازهـا في غرفـة انفراديـة صغـيرة تسـمى الضغاطـة لمـدة أربعـة أشـهر، وأثنـاء التحقيـق معهـا علمـت أن سـبب اختطافهـا هـو تغريداتهـا التـي تنتقـد فيهـا السـلطات في صنعـاء.

تقـول الضحيـة: (تعرضـت أثنـاء التحقيـق لأسـاليب تعذيـب قاسـية فقـد كانـوا يرشـونني بالمـاء البـارد ثـم يقومـون بصعقـي بالكهربـاء إضافـة إلى الـضرب والـركل بالأقـدام وإطـلاق الألفـاظ البذيئـة، ثـم في المرحلـة الثانيـة مـن التعذيـب اسـتخدموا معـي أسـلوب سـلخ الجلـد وكانـوا يسـتخدمون آلـة حـادة يحدثـون بهـا ثقوبـا في بطنـي وظهـري وكل هـذا وثقتـه بتقاريـر طبيـة بعـد أن أفـرج عنـي وفي المرحلـة الثالثـة نزعـوا أحـد أظافـر رجـلي وأحـدث لي ألمـا شـديدا لا يمكـن تخيلـه وهـددوني بأنهـم سـينزعون كل يـوم ظفـرا مـن أظافـري فشـعرت بانهيـار قـواي وكنـت أصرخ وأقـول سـأعترف بأننـي قتلـت الشـعب اليمنـي بأكملـه فاقتلـوني لأن المـوت أرحـم مـن هـذا التعذيـب.

وكنـت أسـمع أصـوات نسـاء أخريـات يصرخـن تحـت وطـأة التعذيـب وهـذا بحـد ذاتـه كان نوعـا مـن التعذيـب النفسـي الـذي تعرضـت لـه في ذلـك المعتقـل الأشـبه بالقـبر.

وطـوال فـترة الإخفـاء التـي عشـتها في الأمـن القومـي كان أبنـائي وأهلي يبحثـون عنـي في كل مـكان، كان ابنـي يحمـل صـورتي ويسـأل في أقسـام الشرطـة والسـجون والمعتقـلات ولكـن دون جـدوى.

تورمـت أطـرافي بفعـل التعذيـب وحرمـاني مـن المـاء لفـترات طويلـة فقامـوا بنقـلي إلى السـجن المركـزي في منتصـف مايـو 2019 وظللـت في حجـز انفـرادي لمـدة أسـبوعين ثـم سـمح لي بالانتقـال إلى عنـبر السـجينات وسـمح لي كذلـك بالتواصـل مـع أسـرتي وإخبارهـم بمـكان احتجـازي وبعـد تدخـل وسـاطات ودفـع مبالـغ وصلـت إلى عشريـن مليـون ريـال يمنـي دفعهـا أشـقائي الذيـن يعملـون في المملكـة العربيـة السـعودية تـم الافـراج عنـي في السـاعة السادسـة مـن مسـاء الاثنـين بتاريـخ 2020/1/20.

في مساء الخميس 15 أكتوبر تشرين اول 2020 اعتقلت قوات تابعة للحزام الأمني بعدن عبد الله علي الحيي – 34 عاماً – وسبعة من أفراد اسرته واحتجزت زوجته وزوجة أحد أصدقائه وتعرض للتعذيب أمام أطفاله وزوجته

تقول زوجة الضحية:

يعمل زوجي في عدن في بيع القات الذي يحضره من ذمار بلدنا الأصلي. وذات يوم تم احتجاز أحد أصدقاء زوجي يدعى الجشمي ممن يعمل معه في بيع القات، فاتصلت بي زوجة الجشمي تخبرني أنها خائفة لأن زوجها محتجز في القسم وليس لها أهل في عدن، وكان زوجي بجانبي فقال لي: أخبريها ألا تخاف وغداً ستكونين عندها، حيث كنت أنا وزوجي في ذمار لزيارة أمي المريضة، وانطلقنا بالفعل في اليوم التالي إلى عدن وذهبت إلى بيت الجشمي للمبيت مع زوجته.

وفي قسم البساتين طلبوا من الجشمي شخصا يضمنه لكي يفرجوا عنه فاتصل بزوجي في مساء الخميس بتاريخ 2020/10/15م فقال له زوجي: لا تقلق غدا سآتي لضمانتك، وقد أخذت زوجتي إلى منزلك كي لا تقلق زوجتك.

لم تمضِ ساعات على اتصال الجشمي حتى طلب منه مدير قسم البساتين مصلح الذرحاني أن يوصلهم لبيته فتوجه معهم رفقة طقمين عسكريين (مركبتين عسكريتين) وسيارة مدنية في الساعة الثالثة فجر الجمعة، وعندما وصلوا للبيت قاموا بتفتيشه ولما لم يجدوا شيئاً قاموا باقتيادي أنا وزوجة الجشمي وأطفالنا إلى قسم الشرطة بعد أن صادروا الهواتف منا، ثم قالوا للجشمي: أوصلنا إلى بيت صديقك الذي اتصلت له لضمانتك ونحن سنطلق سراح نسائكم وأطفالكم؛ وعندما وصلوا إلى بيتنا قاموا باعتقال كل أفراد البيت وعددهم سبعة وهم زوجي وإخوانه وأقاربه الذين يستضيفهم في منزله وبينهم صغار سن تحت ال15 عاما ويعملون معه في بيع القات.

وعندما أوصلونا جميعا إلى قسم البساتين شرعوا بضربهم وتعليقهم ورشهم بالماء الحار ونحن نسمع أصواتهم وصراخ آلامهم ونسمع المحققين وهم يهددونهم: اعترفوا وإلا فسنعذب نساءكم.

أدخلوني إلى الغرفة التي فيها زوجي وصدمت برؤيته ووجهه متورم من الضرب ويسيل منه الدم ثم قاموا بتعذيبه أمامي وأمام ابني الصغير حتى أغمي عليه من شدة التعذيب فأحضروا الماء ورشوه به لكي يفيق ثم قاموا بصفعي على وجهي أمامه وضربي وتهديدي وهو يترجى مدير القسم بأن يتركوني وهو سيعترف لهم بما يريدون، وهم يهددونه ستعترف أو سنغتصب زوجتك ثم أخرجوني من عنده وأنا أسمع صوت صراخه من الألم، وإخوته وبقية الرجال يقولون لهم: فكوا للنساء والأطفال ونحن نبصم على ما تريدونه.

ظللنا في القسم حتى الساعة العاشرة من صباح الجمعة 2020/10/16 ثم سمحوا لنا بالعودة إلى بيوتنا، وظللنا ستة أشهر لا نعرف عن المحتجزين أي شيء حتى تم نقلهم إلى سجن بير أحمد بعد تغيير مدير القسم الذرحاني وعندما زرناهم لأول مرة لم يكن زوجي بينهم

فسألناهم عنه فقالوا إنهم لا يعلمون عنه شيء منذ ذلك اليوم حيث قام مدير القسم بإخراجه من القسم بسيارة تاكسي وكان يبدو وكأنه جثة هامدة.

وحتى الآن لم تظهر سلطات الحزام الأمني مكان زوجي وهل ما زال حيا أم لا؟ ولم يكن له ذنب هو ومن احتجزوا معه إلا أنهم من مناطق شمالية ليس إلا.

في يوم الثلاثاء 7 يناير كانون ثاني 2020 أقدم القائمون على معتقل الامن المركزي بصنعاء على ضرب المحتجزين لديهم والذين كان عددهم قرابة المائة مختطف:

استمع فريق الرابطة لعدد ممن تم الإفراج عنهم من معسكر الأمن المركزي وتحدثوا فيها عن حوادث التعذيب وسوء المعاملة في معسكر الأمن المركزي الذي كانوا يحتجزون بداخله ومن هذه الشهادات:

المختطف المفرج عنه «خ ع» :

كنت محتجزاً في أحد البيوت التي خصصتها جماعة الحوثي لإخفاء المختطفين وتم نقلنا إلى معسكر الأمن المركزي بتاريخ 2019/10/3 وظللت محروما من زيارة اسرتي لي عامين كاملين لا يسمح لي سوى باتصال لمدة خمس دقائق في كل عشرين يوم نطلب فيها من الأهل إرسال مبالغ مالية لنا ثم ازدادت الفترة وكانت تصل إلى ثلاثة أشهر من أجل السماح لنا بخمس دقائق نتواصل فيها مع الأهل، ونحن في أمس الحاجة إلى المال لأن التغذية المقدمة لنا في السجن لم تكن مقبولة من حيث النظافة والجودة والكمية.

استطاع أحد المختطفين الحصول على هاتف جوال عن طريق أحد العناصر الأمنية الحوثية، وكنا نستعمله بالخفاء حتى كان يوم الثلاثاء 2020/1/7 تم اكتشاف هذا الهاتف بحوزة أحد المختطفين في الساعة التاسعة مساء فبدأوا بإخراج مجموعة من 12 مختطفا كنت أنا ضمنهم و بعد وقت قصير جاءت مجموعة من مكافحة الشغب بقنابل مسيلة بالدموع وكانوا مدججين بالسلاح وقاموا بإخراج جميع من في العنبر وكنا قرابة 100 مختطف وتعرض الجميع للتفتيش الدقيق وبصورة مهينة لم تستثنِ أي منطقة في الجسد، ثم أجبرونا على خلع ثيابنا باستثناء السروال الداخلي وأخرجونا إلى الحوش بين البرد الشديد وقاموا برشنا بالماء البارد وضربنا بالهراوات وقضبان الحديد وأسلاك الكهرباء وأعقاب البنادق على ظهورنا ووجوهنا ورؤوسنا حتى أصيب

البعض منا بكسور في أضلاعه وسالت الدماء من رؤوسنا وظهورنا ولم يكتفوا بذلك بل أحضروا الملح والبردقان ورشوه على جراحنا النازفة، وأطلقت ألسنتهم الشتائم النابية والألفاظ البذيئة بشكل هستيري، كنت ممدداً على بطني ويديّ مقيدتان إلى رجليّ وكان أحدهم يقوم بالدوس على وجهي بقدميه وقد سالت الدماء من رأسي وعيني وظهري حتى شعرت بفقدان التوازن في جسمي.

كان من ضمن المختطفين رجلين كبيرين في السن عجزا عن الوقوف فقام أحد العناصر الأمنية بضربهما بقسوة وتحريق لحاهم بالنار

أحد المختطفين كان مصابا بانزلاق العمود الفقري ولذا لم يستطع الوقوف فوقع أرضا فجاء أحد العناصر الأمنية يطلق عليه (أبو جلمود) وقام بضربه بالكابلات الكهربائية وقفز على ظهره بحذائه العسكري الثقيل وهو يصرخ بشعارات دينية تخص جماعة الحوثي.

ثم نقلونا نحن ال 12 مختطفا إلى زنزانات صغيرة بدون فراش أو غطاء ولم تكن الزنزانة تتسع للمحتجزين فيها إلا وهم وقوف فيها ولذا كنا نتناوب في النوم فيها رغم عدم وجود أي أغطية أو فراش فيها.

وفي اليوم التالي تعرضنا للضرب من قبل أبو حسين وأبو تراب وهما المسؤولين في لجنة الأسرى التابعة لجماعة الحوثي وكان هذا بحضور عبد القادر المرتضى رئيس لجنة الأسرى والمعتقلين في جماعة الحوثي الذي رأيناه من فتحات الزنازين هو يشهد وقائع ضرب المختطفين وتعذيبهم ولا تزال آثار التعذيب ظاهرة على أجسادنا وبالأخص زملائي حايز حجيل وإبراهيم غندري رغم مرور هذه السنوات إلا أن الآثار لشدة التعذيب الذي قاسيناه لا تزال ظاهرة.

ظللنا لمدة 45 يوما ونحن معزولون عن بقية زملائنا في زنازين تفتقد لأبسط مقومات الإنسانية حيث تم حرماننا من دخول دورة المياه لمدة يومين ثم كان يسمح لنا بدخولها لعدة دقائق فقط طوال اليوم ولم يسمح لنا بالاغتسال أو غسل ثيابنا فانتشرت الحشرات ومنها القمل في ملابسنا وأجسادنا كما تقيحت جراحنا التي نتجت عن تعذيبهم الوحشي لنا.

في يوم الجمعة 11 يناير كانون ثاني 2019 اعتقلت قوات امنية تابعة للحكومة الشرعية بمحافظة مأرب محمد إبراهيم شرف الدين ـ22 عاما ـ بسبب اسم عائلته

يحكي الضحية: عندما كنت في سوق بن عبود بمدينة مأرب، ألقت الأجهزة الأمنية القبض عليّ، بتاريخ 2019/1/11 وذهبت بي إلى قسم شرطة المطار، وهو قريب من السوق، بقيت فيه أربعة أيام، ثم تم نقلي إلى إدارة الأمن بمأرب وبقيت فيها خمسة أيام، ونقلت بعده إلى سجن الأمن السياسي وهناك بقيت (11) شهرا، صادروا هاتفي وحققوا معي مرتين اعتقدت في البداية أن سبب القبض هو عدم ترقيم دراجتي النارية، لكنه أثناء التحقيق علمت أن سبب القبض عليّ هو اسم عائلتي، والتي تعتبر من العائلات الحوثية الكبيرة، تم إخفائي لشهرين ونصف، بعدها سمحوا لي بالزيارة في كل شهرين زيارة واحدة لمدة خمس دقائق.

ووجهت إليّ تهمة أنني عضو في خلية إرهابية، تعرضت للسب والشتم، الضرب بأسلاك الكابل الكهربائي، وإرغامي على الزحف وسط الرمل والحصى، وإجباري على القيام بالتمارين الشاقة، لكن أشد ما عانيت هو التعذيب النفسي فقد هددوني بالقتل، وعدم الإفراج عني، وكنت لا أستطيع النوم؛ فالأرق لازمني وأشعر بالخوف على حياتي، مرضت عدة مرات ولم يسعفوني ولم يتم عرضي على طبيب مختص.

كانت مساحة الزنزانة 6*6 يحتجز فيها 25 شخص، وهي بنافذة واحدة، ولا يوجد فيها تبريد في أثناء الصيف، ولا تدفئة أثناء الشتاء.

أما إفطارنا وعشاءنا فكان الفول، وفي الغداء أرز وإدام «خضار مطبوخ»، أما دورة المياه بدون باب، ولا يوجد فيها نافذة، والمياه غير متوفرة في أنبوب الماء بل في قناني مياه.

قدم والد الضحية بلاغاً لرابطة أمهات المختطفين في يوم الخميس بتاريخ 2019/11/21، فتواصلت رابطة أمهات المختطفين مع الجهات المعنية في المحافظة، وبعد جهود حثيثة حصل والده على زيارة لابنه، ثم أفرج عنه بتاريخ 2019/12/12.

الإطار القانوني

الإطار القانوني:

ورد في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في المادة (1): لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بالتعذيب أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد جسدياً كان أم عقلياً يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص أو من شخص ثالث على معلومات أو على اعتراف أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص.

ونصت **المادة** (2) منها على أن:

1. تتخذ كل دولة طرف اجراءات تشريعية أو إدارية أو قضائية فعالة أو أية اجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في أي اقليم يخضع لاختصاصها القضائي.

2. لا يجوز التذرع بأية ظروف استثنائية أيا كانت، سواء أكانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديدا بالحرب أو عدم استقرار سياسي داخلي أو اية حالة من حالات الطوارئ العامة الاخرى كمبرر للتعذيب.

3. لا يجوز التذرع بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى مرتبة أو عن سلطة عامة كمبرر للتعذيب.

وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نصت **المادة** (5): لا يجوز إخضاعُ أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطَّة بالكرامة

وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية نصت **المادة** (7): لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة. وعلى وجه الخصوص، لا يجوز إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أحد دون رضاه الحر.

وفي **المادة** (1/10): يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية، تحترم الكرامة الأصيلة في الشخص الإنساني.

ونص دستور الجمهورية اليمنية في **المادة** (48/ ب): كل إنسان تقيّد حريته بأي قيد يجب أن تصان كرامته ويحظر القسر على الاعتراف أثناء التحقيقات، وللإنسان الذي تقيّد حريته الحق في الامتناع عن الإدلاء بأية أقوال إلا بحضور محاميه ويحظر حبس أو حجز أي إنسان في غير الأماكن الخاضعة لقانون تنظيم السجون ويحرم التعذيب والمعاملة غير الإنسانية عند القبض أو أثناء فترة الاحتجاز أو السجن "وفي قانون الإجراءات الجزائية رقم (13) سنة 1994م **المادة** (6): يحظر تعذيب المتهم أو معاملته بطريقة غير إنسانية أو ايذائه بدنيا أو معنويا لقسره على الاعتراف وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة شيء مما ذكر يهدر ولا يعول عليه.

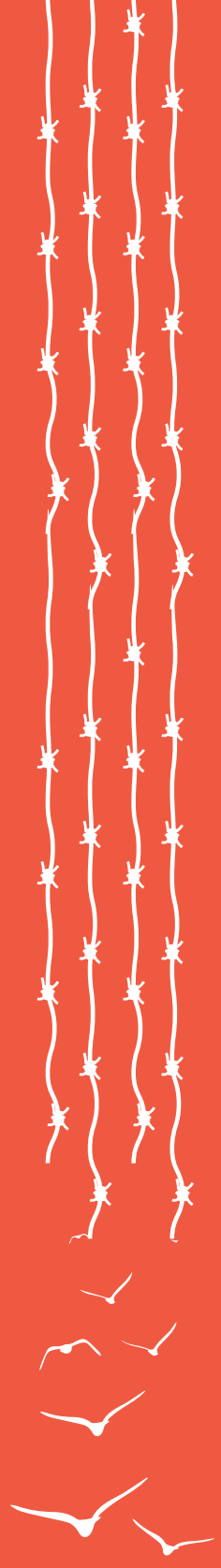

النتائج

نتائج

- من خلال دراسة منحنى الانتهاكات للعامين (2018، 2022) لاحظ فريق تحليل البيانات أن هناك تحسناً ملحوظاً في حالة حقوق الإنسان حيث قلت حالات الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب المرصودة في العام 2022 عن الحالات المرصودة في العام 2018 كما يتضح ذلك في الجدول الآتي:

الانتهاك	2018	2022
الاحتجاز التعسفي	502	251
الإخفاء القسري	97	52
التعذيب وسوء المعاملة	268	33

مخطط بياني رقم (9) يوضح تناقص أعداد المحتجزين تعسفاً والمختفين قسراً في عام 2022 مقارنة بأعدادهم في العام 2018

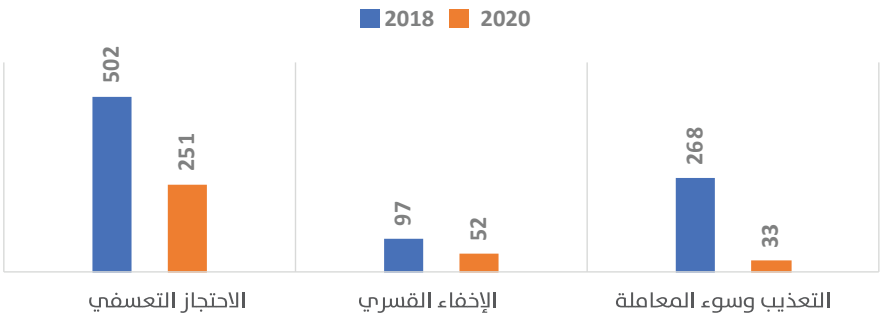

- كما أن جهات الانتهاك المتمثلة بجماعة الحوثي والحكومة الشرعية، وقوات الحزام الأمني بعدن قللت من فترات الاحتجاز حيث صارت معظم حالات الاحتجاز التعسفي يطلق سراحها بعد عدة أيام أو عدة أشهر في أقصى الحالات.
- ارتفع عدد المختطفين والمعتقلين تعسفا الذين يتم احتجازهم في نقاط التفتيش مما جعل الطرق بين المحافظات غير آمنة، وانتشرت حالات اختطاف رجال أعمال أو ذوي أملاك وغالبا لا يطلق سراحهم إلا بعد دفع فدية مالية وخاصة في المناطق الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي.
- قللت جهات الانتهاك مؤخراً من فترات الإخفاء القسري للمختطفين والمعتقلين، كما خففت من استخدام أساليب التعذيب الجسدية القاسية، التي طالما استخدمتها بشكل ممنهج لانتزاع معلومات، أو لإجبار المختطفين والمعتقلين على قول ما يملى عليهم.

- تـم تقديـم عـدد مـن قدامـى المحتجزيـن تعسـفاً إلى المحاكـمات في كل مـن صنعـاء وعـدن وهـذه خطـوة في الاتجـاه الصحيـح وإن كانـت خطـوة متأخـرة وشـابها الكثـير مـن المخالفـات لقانـون الإجـراءات الجزائيـة المعمـول بـه في اليمـن، ولكنهـا أفضـل مـن حالـة التغييـب التـام للإجـراءات القانونيـة التـي كانـت سـائدة في السـابق.لا تـزال جماعـة الحـوثي تصـدر أحكامـا بإعدامـات جماعيـة للمعتقلـين تعسـفا وفقـا لمحاكـمات يصفهـا محامـو المدعـى عليهـم بأنهـا لا تراعـي أي مبـدأ مـن مبـادئ المحاكمـة العادلـة.

- تحسـن ظـروف الاحتجـاز في سـجن بـير أحمـد في مدينـة عـدن منـذ بدايـة العـام 2019 بعـد أن تسـلمته وزارة الداخليـة بعـدن لتخضعـه لقانـون تنظيـم السـجون، لكنهـا عـادت لتسـوء بسـبب التغـيرات السياسـية بعـد منتصـف العـام 2019، وأعلـن المعتقلـين المحتجزيـن فيـه إضرابهـم عـن الطعـام عـددا مـن المـرات بسـبب سـوء المعاملـة في السـجن.

- تحسـنت ظـروف الاحتجـاز في معتقـل مدينـة الصالـح بتعـز حيـث خففـت إدارة السـجن نوعـا مـا مـن اسـتخدامها لأسـاليب التعذيـب، وسـمحوا لبعـض العائـلات بزيـارات ذويهـم المختطفـين فيـه، بعـد أن ظلـت لسـنوات ممنوعـة بشـكل نهـائي، لكـن حـالات الوفـاة بسـبب الإهـمال الطبـي سـجلت أعـلىمعـدللهـافيهـذاالمعتقـلمقارنـةببقيـةالمعتقـلات.

- تـم افتتـاح إصلاحيـة الأمـن والمخابـرات بصنعاء في العـام2020 وتـم نقـل المحتجزيـن مـن عـدد مـن أماكـن الاحتجـاز السـابقة إليـه وهـم مـن النشـطاء السياسـيين والحقوقيـين المعارضـين لهـا مـن مختلـف الأحـزاب والتوجهـات والتيـارات الدينيـة.

ويتمتـع المعتقـل بظـروف احتجـاز أفضـل بكثـير مـما عليـه بقيـة المعتقـلات حيـث يسـمح للمعتقلـين فيـه بالزيـارات والاتصـال الهاتفـي بذويهـم والخلـوات الزوجيـة، كـما يتميـز المـكان بنظافتـه ونظافـة الغـذاء المقـدم فيـه بعكـس بقيـة المعتقـلات كـما يسـمح للمعتقلـين بالتعـرض للشـمس واللعـب في ملاعـب مجهـزة.

ولكـن الـضرب والتعنيـف والحجـز الانفـرادي والمنـع مـن الزيـارات وإجبـار المعتقلـين عـلى حضـور دروس دينيـة تخـص جماعـة الحـوثي ممارسـات قائمـة فيـه.

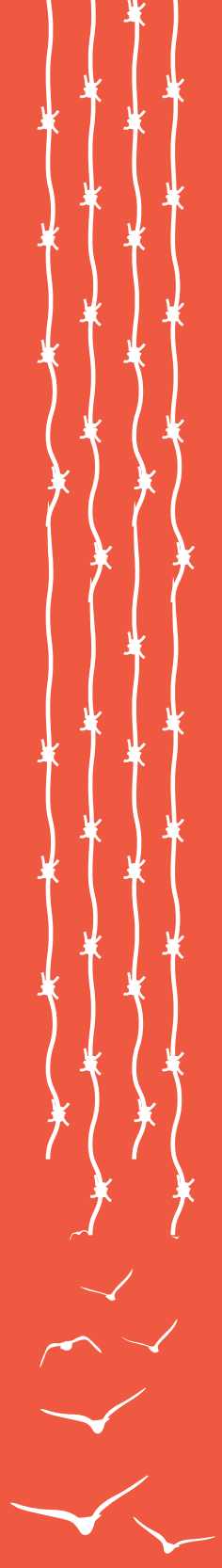

التوصيات

التوصيات

إلى الأمم المتحدة والدول الراعية للسلام في اليمن:

1. الضغط على جماعة الحوثي وقوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي، والحكومة الشرعية، لإطلاق سراح المختطفين والمعتقلين والمخفيين قسراً.
2. الضغط على الأطراف الموقعة على اتفاق تبادل الأسرى والمعتقلين والمفقودين والمحتجزين والمخفيين قسراً والموضوعين تحت الإقامة الجبرية في استكهولم لتنفيذه بشكل شامل وعلى أساس إنساني دون مماطلة.
3. إلزام جهات الاحتجاز بتمكين الضحايا من حقوقهم المكفولة لهم في الدستور والقانون الإنساني.

إلى المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمهورية اليمنية:

1. فصل ملف المختطفين المدنيين عن ملف الأسرى المقاتلين، والضغط على الأطراف لإطلاق سراح المختطفين المدنيين دون قيد وشرط.
2. الضغط للإفراج الفوري عن النساء المختطفات كالتزام إنساني.
3. الضغط لإيقاف محاكمات المدنيين المختطفين على خلفية الحرب، والأحكام الصادرة في حقهم، وإطلاق سراحهم.
4. تعزيز إشراك النساء في عملية السلام، حيث تتصدر جهودهن العديد من الملفات الإنسانية والحقوقية.

إلى الحكومة اليمنية:

1. سرعة إطلاق سراح جميع المعتقلين لديها.
2. السماح للمنظمات الحقوقية بزيارة السجون، والقيام بدورها المراقب على حقوق المختطفين والمعتقلين من انتهاكات يتعرضون لها.
3. التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والتوقيع عليها.
4. تحريك الدعوى الجزائية من قبل النائب العام ومباشرتها بنفسه منها قضية الإخفاء القسري، والقتل تحت التعذيب، وقصف السجون.
5. محاسبة ومعاقبة مرتكبي الاختطاف والاعتقال والإخفاء القسري والتعذيب.
6. الوفاء بالتزاماتهم أمام المجتمع المحلي والدولي بالدستور اليمني، والإعلان العالمي لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني.
7. ضمّ عائلات المختطفين والمخفيين إلى الحالات المستضعفة وتوفير احتياجاتهم ضمن برامج الإغاثة.
8. تعويض ضحايا التعذيب والمفرج عنهم التعويض العادل.
9. العمل على ضمّ المختطفين والمعتقلين إلى قانون رعاية أسر الشهداء ومناضلي الثورة اليمنية.

إلى جماعة الحوثي:

1. سرعة إطلاق سراح جميع المختطفين والمختطفات دون قيد وشرط.
2. الكشف عن مصير المخفيات والمخفيين قسراً، وتمكينهم من حقوقهم الإنسانية والقانونية، وإطلاق سراحهم.
3. السماح للمنظمات الحقوقية بزيارة السجون، ومراقبة حالة حقوق الإنسان فيها .
4. إغلاق جميع السجون غير الرسمية وأماكن الاحتجاز السرية التابعة لهم.
5. تعويض ضحايا التعذيب والمفرج عنهم من المختطفين التعويض العادل.

إلى المجلس الانتقالي:

1. الكشف عن مصير المخفيين قسراً لديه، والإفراج عنهم.
2. تمكين المعتقلين تعسفاً والمخفيين قسراً من حقوقهم الإنسانية والقانونية.
3. إغلاق السجون غير الرسمية وأماكن الاحتجاز السرية التابعة لقوات الحزام الأمني التابع له.
4. تعويض ضحايا التعذيب والمفرج عنهم من المعتقلين التعويض العادل.

إلى قوات التحالف العربي:

1. الالتزام بالقانون الدولي الإنساني.
2. محاسبة من أقدم على قصف سجن كلية المجتمع بذمار.
3. الالتزام باتفاقية جنيف وعدم قصف السجون وأماكن الاحتجاز مهما كانت المبررات.
4. تعويض ضحايا قصف سجن كلية المجتمع بذمار التعويض العادل والمناسب.

abductees2015@gmail.com

@abductees mothe